

بحث كون أصول الفقه أربعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْلَى مِنْزَلَةَ الْمُؤْمِنِينَ بِكَرِيمِ خَطَابِهِ رَفِعَ دَرْجَةَ الْعَالَمِينَ بِمَعْنَى كِتَابِهِ وَخَصَّ الْمُسْتَنْبِطِينَ مِنْهُمْ بِمَزِيدِ الْإِصَابَةِ وَثَوَابِهِ
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَالسَّلَامُ عَلَى أَيِّ حِنْفَةٍ وَأَحْبَابِهِ وَبَعْدَ فَإِنْ أَصُولُ الْفِقْهِ أَرْبَعَةٌ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَسَنَةُ رَسُولِهِ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ وَالْقِيَاسُ
فَلَا يُدْعُ مِنَ الْبَحْثِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ لِيَعْلَمَ بِذَلِكَ طَرِيقُ تَخْرِجِ الْأَحْكَامِ
الْبَحْثُ الْأُولُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى

فصل في الخاص والعام 1

فالخاص لفظ وضع لمعنى معلوم أو ليس معلوم على الإنفراد كقولنا في تخصيص الفرد زيد وفي تخصيص النوع رجال وفي تخصيص الجنس إنسان
بحث العام والخاص 1

والعام كل لفظ ينتظم جماعا من الأفراد

إِمَّا لفظا كَقُولَنَا مُسْلِمُونَ وَمُشْرِقُونَ وَإِمَّا مَعْنِي كَقُولَنَا مِنْ وَمَا

وَحْكَمَ الْخَاصُ مِنَ الْكِتَابِ وَجَوَبَ الْعَمَلُ بِهِ لَا مَحَالَةٌ فَإِنْ قَابَلَهُ خَبَرُ الْوَاحِدِ أَوِ الْقِيَاسُ فَإِنْ أَمْكَنَ الْجَمِيعَ بَيْنَهُمَا بِدُونِ تَغْيِيرٍ فِي حَكْمِ الْخَاصِ
يُعَمَلُ بِهِمَا وَإِلَّا يُعَمَلُ بِالْكِتَابِ وَيُتَرَكُ مَا يُقَابِلُهُ مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {يَتَرَبَّصُ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُونٌ} فَإِنْ لَفْظَةَ الْثَّلَاثَةِ خَاصَ فِي تَعْرِيفِ عَدْدِ
مَعْلُومٍ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ

وَلَوْ حَمِلَ الْإِقْرَاءُ عَلَى الْأَطْهَارِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ بِأَعْتِبَارِ أَنَّ الظَّهَرَ مُذَكَّرٌ دُونَ الْحِيْضُورِ وَقَدْ وَرَدَ الْكِتَابُ فِي الْجَمِيعِ بِلَفْظِ التَّائِنِيَّثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
جَمِيعَ الْمُذَكَّرِ وَهُوَ الظَّهَرُ لَوْمَ تَرْكُ الْعَمَلِ بِهِدَى الْخَاصِ لِأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الظَّهَرِ لَا يُجُوبُ ثَلَاثَةَ أَطْهَارَ بَلْ طَهَرِيْنَ وَبَعْضِ الْثَّالِثَةِ وَهُوَ الَّذِي وَقَعَ
فِيهِ الظَّلَاقُ فَيَخْرُجُ عَلَى هَذَا حَكْمِ الرِّجْعَةِ فِي الْحِيْضُورِ الْثَّالِثِ وَزَوْلِهِ وَتَصْحِيحُ نِكَاحِ الْغَيْرِ وَإِبطَالُهُ وَحُكْمُ الْحَبْسِ وَالْظَّلَاقِ وَالْمِسْكِنِ
وَالْإِنْفَاقِ وَالْخُلُعِ وَالظَّلَاقِ وَتَرْوِيجِ الزَّوْجِ بِأَخْتَهَا وَأَرْبَعِ سَوَاهَا وَأَحْكَامِ الْبَيْرَاثِ مَعَ كُثُرَةِ تَعْدِادِهَا وَكَذِيلَقَ قَوْلِهِ تَعَالَى

بحث تفسييم العام إلى قسمين 2

قد علمنا ما فرضنا عَلَيْهِمْ فِي أَرْوَاجِهِمْ {خَاصٌ فِي التَّقْدِيرِ الشَّرْعِيِّ فَلَا يُتَرَكُ الْعَمَلُ بِهِ بِأَعْتِبَارِ أَنَّهُ عَدَدٌ مَالِيٌّ فَيُعَتَّبِرُ بِالْعُقُودِ الْمَالِيَّةِ فَيَكُونُ} تَقْدِيرُ الْمَالِ فِيهِ مُوكلاً إِلَيْهِ رَأْيُ الرَّوْجَجِيْنَ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ وَفَرَعَ عَلَى هَذَا أَنَّ التَّخْلِي لِنَفْلِ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ مِنِ الْإِشْتِغَالِ بِالنِّكَاحِ وَأَبَاحَ إِبطَالُهُ
بِالظَّلَاقِ كَيْفَ مَا شَاءَ الرَّزْوَجُ مِنْ جَمِيعِ وَتَفْرِيقِ وَأَبَاحَ إِرْسَالِ الْثَّلَاثِ جَمِيلَةً وَاحِدَةً وَجَعَلَ عَدَدَ النِّكَاحِ قَابِلًا لِلْفَسْخِ بِالْخُلُعِ وَكَذِيلَقَ قَوْلِهِ تَعَالَى
{كَتَّى تَنْكِحُ زوجًا غَيْرَهُ} خَاصٌ فِي وَجْهِ النِّكَاحِ مِنِ الْبَيْزَاتِ فَلَا يُتَرَكُ الْعَمَلُ بِهِ بِأَيْمَانِيَّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَيْمَانًا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرٍ إِذْنَ وَلِيْهَا فَنَكَحَهَا بَاطِلًا بَاطِلًا وَيَتَفَرَّعُ مِنْهُ الْخَلَافُ فِي حَلِ الْوُطُوءِ وَلُرُومِ الْمُهْرِ وَالنَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى وَقُوْمُ
الظَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ بَعْدِ الظَّلَاقَاتِ الْثَّلَاثِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَدْمَاءَ أَصْحَابِهِ بِخَلَافِ مَا اخْتَارَهُ الْمُتَّخِذُونَ مِنْهُمْ
وَأَمَّا الْعَامُ فَنَوْعَانِ عَامٌ خَصَّ عَنْهُ الْبَعْضُ وَعَامٌ لَمْ يَخْصَ عَنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ بِمِنْزَلَةِ الْخَاصِ فِي حَلِ لُرُومِ الْعَمَلِ بِهِ لَا مَحَالَةٌ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا قُطِعَ
كِيدُ السَّارِقِ بَعْدَ مَا هَلَكَ الْمَسْرُوقُ عِنْهُ لَا يُجْبِ عَلَيْهِ الصَّيْمَانُ لِأَنَّ الْقُطْعَ جَزَاءً جَيْبِيًّا مَا اكْتَسَبَهُ

بحث عموم الكلمة 3

إن كلمة مَاءَعَمَةَ تَتَنَاهُولَ جَوِيعَ مَا وَجَدَ مِنَ السَّارِقِ وَيَتَقْدِيرُ إِيجَابَ الضَّيَّانِ يَكُونُ الْجَزَاءُ هُوَ الْبَعْجُونُ وَلَا يُشْرِكُ الْعَمَلَ بِأُنْقِيَاسٍ عَلَى الْغَصْبِ وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ كَلْمَةً مَاءَعَمَةً مَادِرَ حَرَهُ الَّهُ إِذَا قَالَ الْمُولَى لِجَارِيَتِهِ إِنَّ كَانَ مَا فِي بَطْنِكَ غَلَامًا فَإِنَّ حَرَّةَ فُولَدَتْ غَلَامًا وَجَارِيَةً لَا تُعْتَقُ وَبِسَلْهُ نَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {فَاقْرُؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ} فَإِنَّهُ عَامِرٌ فِي جَوِيعِ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَمِنْ ضَرُورَتِهِ عَدَمُ تَوْقِفِ الْجَوَازِ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَجَاءَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ قَالَ لَا صَلَةٌ إِلَّا بِقَاتِحةِ الْكِتَابِ فَعَمِلْنَا بِهِمَا عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيِّرُ بِهِ حُكْمُ الْكِتَابِ بِأَنَّ نَحْمِلُ الْخَبَرَ عَلَى نَفْيِ الْكَمَالِ حَقِّيَّ يَكُونُ مُطْلَقُ الْقِرَاءَةِ فَرِضًا بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَاجْبَةً بِحُكْمِ الْخَبَرِ وَقُلْنَا كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تَأْكُلُوا مِنَ الْمِدَارِ إِنَّمَا لِمَ يَذَكُرُ أَنَّهُ يُوجِبُ حُرْمَةً مَثْرُوكَ التَّسْمِيَّةَ عَامِدًا وَجَاءَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنْ مَثْرُوكَ التَّسْمِيَّةِ عَامِدًا فَقَالَ كَلُوهُ فَإِنَّ تَسْمِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَلْبِ كُلِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَلَا يُمْكِنُ التَّوْفِيقَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَّتَ الْحُلُولَ يَتَزَكَّهَا عَامِدًا ثَبَّتَ الْحُلُولَ يَتَزَكَّهَا نَاسِيَا)

فَحِينَئِذٍ يُرْتَفَعُ حُكْمُ الْكِتَابِ فِي شَرْكِ الْخَبَرِ

بِحُثِ الْعَامِ الْبَخْصُوصِ مِنْهُ الْبَعْضُ 4

وَكَذَلِكَ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَمْهَاتُكُمُ الَّلَّا تَيَقْضِي أَرْضَنُوكُمْ} يَقْتَضِي بِعُوْمِهِ حُزْمَةً نِكَاحَ الْمُرْضَعَةِ وَقَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ

لَا تَحْرِمُ الْمَصْنَعَةَ وَلَا الْمَصْنَانَ وَلَا الإِمْلاجَتَانَ فَلَمْ يُكِنْ التَّوْفِيقَ بَيْنَهُمَا فِي شَرْكِ الْخَبَرِ

وَأَمَّا الْعَامُ الَّذِي خَصَّ عِنْدَ الْبَعْضِ بِحُكْمِهِ أَنَّهُ يُجْبِي الْعَمَلَ بِهِ فِي الْبَاقِي مَعَ إِلَّا خَتِيمًا فَإِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْصِيصِ الْبَاقِي يَجُوزُ تَحْصِيصُهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ أَوِ الْقِيَاسِ إِلَى أَنْ يُبْقِي الشُّكُوتُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فَيُجْبِي الْعَمَلَ بِهِ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَخْصُوصَ الَّذِي أَخْرَجَ الْبَعْضَ عَنِ الْجُمْلَةِ كَوَافِرَ الْعَامِ الْبَخْصُوصِ لَا يَثْبِتُ إِلَّا خَتِيمًا فِي كُلِّ فَرَدٍ مُعِينٍ فَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِأَقْيَا تَحْتَ حُكْمِ الْعَامِ وَجَازَ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ دَلِيلِ الْبَخْصُوصِ فَكَسْتَوْيِ الْطَرْفَانِ فِي حَقِّ الْمُعِينِ فَإِذَا قَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى أَنَّهُ مَدْخُولٌ تَحْتَ دَلِيلِ الْبَخْصُوصِ تَرْجِحُ جَانِبُ نَحْصِيصِهِ وَإِنْ كَانَ الْمَخْصُوصُ أَخْرَجَ بَعْضًا مَعْلُومًا عَنِ الْجُمْلَةِ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَعْلُولاً بِعَلَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي هَذَا الْفَرَدِ الْمُعِينِ فَإِذَا قَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى وَجْهِهِ تَلُكَ الْعَلَةُ فِي غَيْرِ هَذَا الْفَرَدِ الْمُعِينِ تَرْجِحُ جَهَةَ تَحْصِيصِهِ فَيُعْلَمُ بِهِ مَعَ وَجْهِ إِلَّا خَتِيمًا

الْفَضْلُ الثَّانِي فَصْلُ فِي الْمُطْلَقِ وَالْمُعِيدِ

بِحُثِ الْبَلْطَقِ إِذَا أَمْكَنَ الْعَمَلَ بِهِ لَا يَجُوزُ الزَّيَادَةُ عَلَيْهِ 1 / 2

ذَهَبَ أَصْحَابُنَا إِلَى أَنَّ الْمُطْلَقَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا أَمْكَنَ الْعَمَلَ بِإِظْلَاقِهِ فَالْزَيَادَةُ عَلَيْهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ مِثَالَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ} فَالْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الْغَسْلُ عَلَى إِلْأَطْلَاقِ فَلَا يُرِدُ عَلَيْهِ شَرْطُ الْبَيْنَةِ وَالْتَّغْرِيبِ وَالْبَوَالَةِ وَالتَّسْمِيَّةِ بِالْخَبَرِ وَلَكِنْ يُعْلَمُ بِالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيِّرُ بِهِ حُكْمُ الْكِتَابِ فَيُقَالُ الْغَسْلُ الْمُطْلَقُ فَرِضٌ بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَالْبَيْنَةُ سَنَةٌ بِحُكْمِ الْخَبَرِ وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {الْبَيْنَةُ وَالْبَيْنَى فَاجْلِدوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مائَةَ جَلَدٍ} إِنَّ الْكِتَابَ جَعَلَ جَلَدَ الْمِيَاهَةَ حَدَّ الْبَرِّ فَلَا يُرِدُ عَلَيْهِ التَّغْرِيبُ بِحَدِّ الْقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلَدٌ مائَةٌ وَتَغْرِيبٌ عَامِرٌ

بِلْ يُعْلَمُ بِالْخَبَرِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيِّرُ بِهِ حُكْمُ الْكِتَابِ حَدَّ الْبَرِّ عِيَّا بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَالتَّغْرِيبِ بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَكَذَلِكَ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلِيَطْوِفُوا بِالْبَيْنَتِ الْعَتِيقَ} مُطْلَقٌ فِي مُسَتَّى الطَّوَافِ بِالْبَيْنَتِ فَلَا يُرِدُ عَلَيْهِ شَرْطُ الْوُضُوءِ بِالْخَبَرِ بِلْ يُعْلَمُ بِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيِّرُ بِهِ حُكْمُ الْكِتَابِ بِأَنَّهُ يَكُونُ مُطْلَقَ الطَّوَافِ فَرِضٌ بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَالْوُضُوءِ وَاجْبًا بِحُكْمِ الْخَبَرِ فَيُجْبِرُ النُّقْصَانَ الْلَّازِمَ بِتَرْكِ الْوُضُوءِ {الْوَاجِبُ بِالْدَمِ} وَكَذَلِكَ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَارِكَعَوْمَعَ الرَاكِعِينَ} بِحُثِ جَوَازِ التَّوْضِيِّ بِمَاءِ الزَّعْفَرَانِ وَمِثَالَهُ 2 / 2

مُطلق في مُسَيِّر الرُّكُوع فَلَا يُزَاد عَلَيْهِ شَرْط التَّعْدِيل بِحُكْم الْخَبَر وَلَكِنْ يُعْمَل بِالْخَبَر عَلَى وَجْه لَا يَتَغَيِّر بِهِ حُكْم الْكِتَاب
فَيَكُون مُطلق الرُّكُوع فَرِضاً بِحُكْم الْكِتَاب
وَالتَّعْدِيل وَاجِبًا بِحُكْم الْخَبَر وَعَلَى هَذَا قُلْنَا

يُحُوز التَّوْضِي بِمَاء الرَّعْفَرَان وَبِكُل مَاء خَالِطَه شَيْءٌ كَاهِرٌ فَغَيْرُ أَحَدٍ أَوْ صَافَه لِأَن شَرْط الْمُصِير إِلَى التَّيِّمُ عدم مُطلق المَاء وَهَذَا قَدْ يَقِي مَاء
مُطْلِقاً فَإِن قِيدَ الْإِضَافَة مَا أَزَالَ عَنْهُ اسْمَ الْمَاء بِلْ قَرَرَه فَيُدْخَل تَحْت حُكْم مُطلق المَاء وَكَان شَرْط بَقَائِه عَلَى صَفَة الْمَنْزَل مِن السَّيَاء قِيداً
لَهَذَا الْمُطْلِق وَبِهِ يَخْرُج حُكْم مَاء الرَّعْفَرَان وَالصَّابُون وَالأشْنَان وَأَمْثَالَه وَخَرَج عَنْ هَذِه الْقَضِيَّة الْمَاء النَّجَس بِقَوْلِه تَعَالَى {وَلَكِنْ يُرِيد
لِيَطَهُرُ كُم} وَالنَّجَس لَا يُفِيد الطَّهَارَة وَبِهَذَا إِشَارَة عِلْمَ الْحَدَث شَرْط لِوُجُوب الْوُضُوء فَإِن تَخْصِيل الطَّهَارَة بِدُونِ وَجْدِ الْحَدَث مُحَال
قَالَ أَبُو حَنِيفَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُظَاهِر إِذَا جَامِعَ أَمْرَائَه فِي خَلَالِ الْإِطْعَام لَا يُسْتَأْنِفُ الْإِطْعَام لِأَن الْكِتَاب مُطلق في حَقِ الْإِطْعَام فَلَا يُزَاد عَلَيْهِ
شَرْط دُمُّ الْمُسِيس بِالْقِيَاس عَلَى الصَّوْم بِلْ الْمُطْلِق يُجْرِي عَلَى إِطْلَاقِه وَالْمُقِيد عَلَى تَقْيِيده
وَكَذَلِك قُلْنَا الرَّقَبَة فِي كَفَارَة الظَّهَار وَالْأَيْمَن مُطْلِقة فَلَا يُزَاد عَلَيْهِ شَلَاطُ الْأَيْمَان بِالْقِيَاس عَلَى كَفَارَة الْقُتْلَ

بحث الْمُشَتَّرُوكِ وَالْمَؤْول

إِن قِيلَ أَن الْكِتَاب فِي مسح الرَّأْس يُوجِب مسح مُطلق الْبَعْض وَقَدْ قِيدَتْه بِالدُّخُول بِحَدِيث أَمْرَأَ رَفَاعَة
بِالْتَّكَاحِ وَقَدْ قِيدَتْه بِالدُّخُول بِحَدِيث أَمْرَأَ رَفَاعَة
قُلْنَا إِن الْكِتَاب لَيْس بِمُطْلِق فِي بَابِ الْمُسْح فَإِن حُكْمَ الْمُطْلِق أَن يَكُون الْآتِي بِأَيِّ فَرَد كَان آتِيَّاً بِالْمَأْمُورِ بِهِ وَالْآتِي بِأَيِّ بَعْض كَان هَهُنَّا لَيْسَ بِأَن
بِالْمَأْمُورِ بِهِ فَإِنَّهُ كَوْسَح عَلَى النَّصْف أَوْ عَلَى الشُّتُّلَيْنِ لَا يَكُون الْكُل فَرِضاً بِهِ فَأَرَقَ الْمُطْلِق الْمُجْمَل
وَأَمَّا قِيد الدُّخُول فَقَدْ قَالَ الْبَعْض أَن التَّكَاح فِي النَّصْ حَمِل عَلَى الْوَطَعَاء إِذَا عَدَ مُسْتَفَادٌ مِن لَفْظِ الرَّوْح وَبِهَذَا يَزُولُ السُّؤَال
وَقَالَ الْبَعْض قِيد الدُّخُول ثَبَتُ الْخَبَر وَجَعْلُه مِنَ الْمَسَاهِيرِ فَلَا يَلْزَمُهُمْ تَقْيِيدهُ بِخَبَرِ الْوَاحِد
الْفَصْلُ الثَّالِثُ فَصْلُ فِي الْمُشَتَّرُوكِ وَالْمَؤْول

الْمُشَتَّرُوكِ مَا وَضَع لِمَعْنَيَيْن مُخْتَلِفَيْن أَوْ لِمَعْنَى مُخْتَلِفَةِ الْحَقَائِقِ مِثَالَه قَوْلُنَا جَارِيَه فَإِنَّهَا تَنَتَّأُوا لِلْأُمَّهِ وَالسَّفِينَه وَالْمُشَتَّرِي فَإِنَّهُ يَتَنَأَّوْل
قَابِل عَقد الْبَيع وَكَوْكِبِ السَّيَاء
وَقَوْلُنَا بَنْ فَأَن يَحْتَمِلُ الْبَيْنَ وَالْبَيْانَ وَحُكْمُ الْمُشَتَّرُوكَ أَنَّهُ إِذَا تَعَيَّنَ الْوَحْدَ مَرَادِه
سَقْطُ اعْتِبَارِ إِرَادَةِ غَيْرِهِ وَلَهَذَا أَجْمَعُ الْعُلَمَاء رَجْمُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَن لَفْظَ الْقَرُوهُ الْمَدْلُورُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَحْمُولٌ إِمَّا عَلَى الْحِيسِنِ كَمَا هُوَ
مَدْهُبَنَا أَوْ عَلَى الْطَّهُرِ كَمَا هُوَ مَدْهُبُ الشَّافِعِي
وَقَالَ مُحَمَّد إِذَا أَوْصَى لِوَالِي بْنِي فَلَانَ وَلِبْنِي فَلَانَ مَوَالٍ مِنْ أَعْنَى وَمَوَالٍ مِنْ أَسْفَلَ فَيَكَاتُ بَطْلَتُ الْوُصِيَّةِ فِي حَقِ الْفَرِيقَيْنِ لِإِسْتِحَالَةِ الْجَمِيع
يَبْيَهِمَا وَعَدْمِ الرِّجْحَانِ

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة إِذَا قَالَ لِزَوْجِه أَنْتَ عَلَيِّ مِثْلُ أُنْيِي لَا يَكُون مُظَاهِرًا لِأَنَّ الْنَّفَظَ مُشَتَّرُوكَ بَيْنَ الْمَرَأَةِ وَالْحُرْمَةِ فَلَا يَتَرَبَّع حِجَةُ الْحُرْمَةِ إِلَّا
بِالْبَيْنَ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا لَا يُجِب النَّظِيرُ فِي جَرَاءِ الصَّبِيدِ لِقَوْلِه تَعَالَى {فِجَارِاءِ مِثْلِ مَا قُتِلَ مِن النَّعْمِ} لِأَنَّ الْمِثْلَ مُشَتَّرُوكَ بَيْنَ الْمِثْلِ صُورَةٌ وَبَيْنَ الْمِثْلِ
مَعْنَى وَهُوَ الْقِيَّمَة وَقَدْ أَرِيدَ الْمِثْلَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِهَذَا النَّصِّ فِي قَتْلِ إِذَا لَا عُمُومٌ لِلْمُشَتَّرُوكَ أَصْلًا فَيُسْقَطُ اعْتِبَارُ الصُّورَةِ لِإِسْتِحَالَةِ الْجَمِيع
ثُمَّ إِذَا تَرَجَحَ بَعْضُ وُجُوهِ الْمُشَتَّرُوكَ بِالْعَالَبِ الرَّأْيِ يَصِيرُ مَوْلًا وَحُكْمُ الْمَؤْولِ وَجَوْبُ الْعَيْنِ بِهِ مَعَ احْتِمَالِ الْخَطَايَا وَمِثَالَه فِي الْحَكَمَيَاتِ مَا قُلْنَا إِذَا
أَطْلَقَ الشَّيْنَ وَمِثَالَه فِي الْحَكَمَيَاتِ مَا قُلْنَا إِذَا أَطْلَقَ فِي الْبَيعِ كَانَ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَيْنِ وَذَلِكَ بِطَرِيقِ التَّأْوِيلِ
وَلَوْ كَانَت النُّقُودُ مُخْتَلِفَةً فَسَدَ الْبَيعَ لِمَا ذَكَرْنَا وَحَمِلَ الْإِقْرَاءَ عَلَى الْحِيسِنِ

بحث الحقيقة والمجاز

حمل النكاح في الآية على الوطء وحمل الكنایات حال مذاكرة الطلاق على الطلاق من هذا القبيل وعلى هذا قلنا الدين المترافق مع الركأة يصرف إلى أي من الكنایات

فرع محمد على هذا فقايل إذا تزوج امرأة على نصاب وله نصاب من الغنم ونصاب من الدراء يصرف الدين إلى الدراء حتى لو حال عليهما الحول تجب الركأة عنده في نصاب الغنم ولا تجب في الدراء ولو ترجح بعض وجوه المتشارك ببيان من قبل المتكلم كان مفسراً وحكمه أنه يجب العمل به يقينا

مثاله إذ قال لفلان على عشرة دراهم من نقد بخاري فقوله من نقد بخاري تفسير له فولا ذلك لكن من صرفاً إلى غالب نقد البند بطريق التأويل في ترجح المفسر فلا يجب نقد البند

الفصل الرابع فصل في الحقيقة والمجاز

كل لفظ وضعه واضح اللُّغَةِ بِإِرَاعَةِ شَيْءٍ فَهُوَ حَقِيقَةٌ لَهُ وَأَسْتَغْفِلُ فِي غَيْرِهِ يَكُونُ مَجَازًا لَا حَقِيقَةَ
ثُمَّ الْحَقِيقَةُ مَعَ الْمَجَازِ لَا يَجْتَبِعُنَّ ارَادَةَ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَلِهَذَا قُلْنَا لِمَا أَرِيدَ مَا يُدْخُلُ فِي الصَّاعِ بِقُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَا تَبِعُوا الدِّرَاهِمَ بِاللِّيزَهْمِينَ وَلَا الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ) وَسَقَطَ اعْتِبَارُ نَفْسِ الصَّاعِ حَتَّى جَازَ بَيعُ الْوَاحِدِ مِنْهُ بِالْإِثْنَيْنِ)
وَلِمَا أَرِيدَ الْوَقْعَ مِنْ آيَةِ الْمُلَامَسَةِ سَقَطَ اعْتِبَارُ إِرَادَةِ الْمَسِ بِالْيُدِ
ثُمَّ الْحَقِيقَةُ مَعَ الْمَجَازِ لَا يَجْتَبِعُنَّ ارَادَةَ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَلِهَذَا قُلْنَا لِمَا أَرِيدَ مَا يُدْخُلُ فِي الصَّاعِ بِقُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَا تَبِعُوا الدِّرَاهِمَ بِاللِّيزَهْمِينَ وَلَا الصَّاعَ بِالصَّاعِينَ) وَسَقَطَ اعْتِبَارُ نَفْسِ الصَّاعِ حَتَّى جَازَ بَيعُ الْوَاحِدِ مِنْهُ بِالْإِثْنَيْنِ)
وَلِمَا أَرِيدَ الْوَقْعَ مِنْ آيَةِ الْمُلَامَسَةِ سَقَطَ اعْتِبَارُ إِرَادَةِ الْمَسِ بِالْيُدِ

الحقيقة والمجاز

قال محمد إذا أوصى لمواليه وله موالي اعتقوهم ولم يوصي لهم كائنات الوصيية لمواليه دون موالي مواليه
وفي السير الكبير لو استأمن أهل الحرب على آياتهم لا تدخل الأجداد في الأمان ولو استأمنوا على أمهاتهم لا يثبت الأمان في حق الجدات
وعلى هذا قلنا إذا أوصى لأبكاربني فلان لا تدخل المصابة بالفجور في حكم الوصيية
وأوصى لبني فلان وله بُنُون وبنو بنيه كانت الوصيية لبنيه دون بني بنيه
قال أصحابنا حلف لا ينكح فلانة وهي أجنبية كان ذلك على العقد حتى لو زنا بها لا يحيث
ولئن قال إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان يحيث لو دخلها حافيا أو متunnelا أو راكبا كذلك لو حلف لا يسكن دار فلان يحيث لو كانت الدار
ملك لفلان أو كانت بأجراة أو عادية وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز
وكذلك لو قال عبدة حر يوم يقدم فلان ليلا أو نهارا يحيث
قلنا وضع القدم صار مجازاً عن الدخول بحكم العرف والدخول لا يتفاوت في الفصلين ودار فلان صار مجازاً عن دار مسكونة له وكذلك لا
يتفاوت بين أن يكون ملكاً أو كانت بأجراة له
بحث تفسييم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام 4 / 1

والى يوم في مسألة القدو مر عبارة عن مطلق الوقت لأن اليوم إذا أضيف إلى فعل لا ينتدى يكون عبارة عن مطلق الوقت كما عرف فكان الحنث
بهذا القول لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز

ثُمَّ الْحَقِيقَةُ أَنْوَاعٌ ثَلَاثَةٌ مُتَعَذِّرَةٌ وَمَهْجُورَةٌ وَمُسْتَعْلِمَةٌ

وَفِي الْقُسْبَىِنِ الْأَوَّلِينِ يُصَارُ إِلَى الْمِجَازِ بِالْإِتْفَاقِ

وَنَظِيرِ الْمُتَعَذِّرَةِ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ أَوْ مِنْ هَذِهِ الْقُدْرَةِ فَإِنْ أَكَلَ الشَّجَرَةَ وَالْقُدْرَةَ مُتَعَذِّرٌ فَيَنْصَرِفُ ذَلِكُ إِلَى ثَمَرَةِ الشَّجَرَةِ وَإِلَى مَا يَحْلُّ فِي الْقُدْرَةِ حَتَّى لَوْ أَكَلَ مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ أَوْ مِنْ عِنْدِ الْقُدْرَةِ يَنْتَعِنُ تَكْلِفًا لَا يَحْتَنِ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا حَلَفَ لَا يَشْرُبُ مِنْ هَذِهِ الْبَيْرِ يَنْصَرِفُ ذَلِكُ إِلَى الْاِغْتَرَافِ حَتَّى لَوْ كَرِعَ يَنْتَعِنُ تَكْلِفًا لَا يَحْتَنِ

وَنَظِيرِ الْمَهْجُورَةِ لَوْ حَلَفَ لَا يَضْعِفُ قَدْمَهُ فِي دَارِ فَلَانِ فَإِنْ إِرَادَةُ وَضْعِ الْقَدْمِ مَهْجُورَةٌ عَادَةً
وَعَلَى هَذَا قُلْنَا التَّوْكِيلِ بِنَفْسِ الْخُصُومَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى مُطْلَقِ جَوَابِ الْخُصُومِ حَتَّى يَسْعِ الْلَّوْكِيلَ أَنْ يُجِيبَ بِنَعْمٍ كَمَا يَسْعِهُ أَنْ يُجِيبَ بِلَا إِنْ
الْتَّوْكِيلِ بِنَفْسِ الْخُصُومَةِ مَهْجُورٌ شَرْعًا وَعَادَةً

وَلَوْ كَانَتِ الْحَقِيقَةُ مُسْتَعْلِمَةٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَّهَا مِجَازٌ مُتَعَارِفٌ فَالْحَقِيقَةُ أُولَى بِلَا خَلَافٍ فَإِنْ كَانَ لَهَا مِجَازٌ مُتَعَارِفٌ

بِحَثٍ كَوْنِ الْمِجَازِ خَلْفًا عَنِ الْحَقِيقَةِ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ 2/4

فَالْحَقِيقَةُ أُولَى عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ

وَعِنْدَهُمَا الْعَمَلُ بِعُمُومِ الْمِجَازِ أُولَى مِثَالَهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْجِنْطَةِ يَنْصَرِفُ ذَلِكُ إِلَى عِنْدِهَا عِنْدَهُ حَتَّى لَوْ أَكَلَ مِنْ الْخِبْزِ الْحَاصِلِ مِنْهَا لَا يَحْتَنِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يَنْصَرِفُ إِلَى مَا تَضَمِّنَهُ الْجِنْطَةُ بِطَرِيقِ عُمُومِ الْمِجَازِ فَيَحْتَنِثُ بِأَكْلِهَا وَبِأَكْلِ الْخِبْزِ الْحَاصِلِ مِنْهَا

وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرُبُ مِنَ الْفَرْاتِ يَنْصَرِفُ إِلَى الشَّرْبِ مِنْهَا كَمَا عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا إِلَى الْمِجَازِ الْمُتَعَارِفِ وَهُوَ شَرْبٌ مَّا مَنَّهَا بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ

ثُمَّ الْمِجَازُ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ خَلْفَ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي حَقِ الْلَّفْظِ وَعِنْدَهُمَا خَلْفُ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي حَقِ الْحُكْمِ حَتَّى لَوْ كَانَتِ الْحَقِيقَةُ مُمْكِنَةً فِي نَفْسِهَا إِلَّا أَنَّهُ امْتَنَعَ الْعَمَلُ بِهَا مَانِعٌ يُصَارُ إِلَى الْمِجَازِ وَلَا صَارَ الْكَلَامَ لَغُوا

وَعِنْدَهُ يُصَارُ إِلَى الْمِجَازِ وَلِنَمَّا لَمْ تَكُنِ الْحَقِيقَةُ مُمْكِنَةً فِي نَفْسِهَا

أَمْثَالَهُ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ وَهُوَ أَكْبَرُ سَنَاءً مِنْهُ هَذَا ابْنِي

لَا يُصَارُ إِلَى الْمِجَازِ عِنْدَهُمَا لِإِسْتِحَاةِ الْحَقِيقَةِ

وَعِنْدَهُ يُصَارُ إِلَى الْمِجَازِ حَتَّى يَعْنِتِ الْعَبْدُ

وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ كَمَا يَعْلَمُ أَلْفًا أَوْ عَلَى هَذَا الْجِدَارِ وَقَوْلِهِ عَبْدِي أَوْ حَمَارِي حَرَّ وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ هَذِهِ ابْنَتِي وَلَهَا

نَسْبٌ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا تَحْرُمُ عَيْنَهُ

وَلَا يَجْعَلُ ذَلِكُ مِجَازًا عَنِ الْطَّلاقِ سَوَاءً كَانَتِ الْمِرْأَةُ أَصْعَرَ سَيِّمَةً أَوْ كَبِيرًا لِأَنَّ هَذَا النَّفْظَ لَوْ صَحَّ مَعْنَاهُ لَكَانَ مَنَافِيَ الْلِّيْكَاحِ فَيَكُونُ مَنَافِيَا

لِحُكْمِهِ هُوَ الْطَّلاقُ وَلَا إِسْتِعَارَةٌ مَعَ وَجُودِ التَّنَافِيِ

بِخِلَافِ قَوْلِهِ كَذَلِكَ ابْنِي فَإِنِ الْبُنْوَةُ لَا تَنَافِي ثُبُوتُ الْمِلْكِ لِلْأَبِ بِلِ يَثْبِتُ الْمِلْكُ لَهُ ثُمَّ يَعْتَقُ عَيْنَهُ

الْفَصْلُ الْخَامِسُ فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ طَرِيقِ إِسْتِعَارَةٍ

أَعْلَمُ أَنِ إِسْتِعَارَةً فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ مُطْرَدَةٌ بِطَرِيقِيْنِ

أَحَدُهُمَا لِوُجُودِ إِلَتِّصَالِ بَيْنِ الْعَلَةِ وَالْحُكْمِ

وَالثَّانِي لِوُجُودِ إِلَتِّصَالِ بَيْنِ السَّبَبِ وَالْمَحْضِ وَالْحُكْمِ

فَأَلْأَوْلُ مِنْهُمَا يُوجِبُ صِحَّةَ إِسْتِعَارَةٍ مِنَ الْتَّرْفِينِ

وَالثَّانِي يُوجِبُ صِحَّتَهَا مِنْ أَحَدِ الْتَّرْفِينِ وَهُوَ إِسْتِعَارَةٌ الأَصْلِ لِلْفَرْعِ

مِثَالُ الْأَوْلِ فِيهَا إِذَا قَالَ إِنْ مَلَكَتْ عَبْدًا فَهُوَ حِرْ فِيلَكَ نَصْفُ الْعَبْدِ فَبَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَ التَّصْفُ الْأَخْرَ لَمْ يَعْتَقْ إِذَا لَمْ يَجْتَمِعُ فِي مَلْكِهِ كُلِّ الْعَبْدِ

وَلَوْ قَالَ إِن اشْتَرَيْتْ عَبْدًا فَهُوَ حَرْفًا شَرَى نَصْفَ الْعَنْدِ فَبَاعَهُ ثُمَّ

اشْتَرَى النَّصْفَ الْآخَرَ عَنْقَ النَّصْفِ الثَّانِي

وَلَوْ عَنِ الْمُلْكِ الشِّرَاءُ أَوْ بِالشِّرَاءِ الْمُلْكَ صَحْتِ نِيَّتِهِ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ لِأَنَّ الشِّرَاءَ عِلْمُ الْمُلْكِ وَالْمُلْكُ حِكْمَةٌ فَعَمِتِ الْإِسْتِعَارَةُ بَيْنَ الْعِلْمِ

وَالْعُلُولِ مِنَ الْكَرْفَيْنِ

إِلَيْهِ فِيمَا يَكُونُ تَخْفِيفًا فِي حَقِّهِ لَا يَصِدِّقُ فِي حَقِّ الْقَضَاءِ خَاصَّةً لِمَعْنَى التَّهْمَةِ لَا لِعَدْمِ صِحَّةِ الْإِسْتِعَارَةِ

وَمِثَالُ الثَّانِيِّ إِذَا قَالَ لِأَمْرَأِهِ حَرَرْتَكَ وَنَوْيَ بِهِ الطَّلاقَ يَصِحُّ لِأَنَّ التَّخْرِيرَ بِحَقِيقَتِهِ يُوجَبُ زَوَالَ مَلْكِ الْبَعْضِ بِوَاسِطةِ زَوَالِ مَلْكِ الرَّقْبَةِ فَكَانَ

سَبِيلًا مَحْضًا لِزَوَالِ مَلْكِ الْمُتَنَعِّثِ فَجَازَ أَنْ يَسْتَعَارَ عَنِ الطَّلاقِ الَّذِي هُوَ مَزِيلٌ لِمَلْكِ الْمُتَنَعِّثِ

وَلَا يُقَالُ لَوْ جَعَلَ مَجَازًا عَنِ الطَّلاقِ لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ الطَّلاقُ الْأَوَّلُ قِبَلِهِ رَجُلًا كَصْرِيْحِ الطَّلاقِ

لَأَنَّا نَقُولُ لَا نَجْعَلُهُ مَجَازًا عَنِ الطَّلاقِ بَلْ عَنِ الْمَزِيلِ لِمَلْكِ الْمُتَنَعِّثِ وَذَلِكَ فِي الْبَيْنَيْنِ إِذْ لَرْ جَيِّ لَا يُزِيلُ مَلْكَ الْمُتَنَعِّثِ عِنْ دُنْيَا

وَلَوْ قَالَ لِأَمْرَأِهِ طَلاقَتِكَ وَنَوْيَ بِهِ الطَّلاقَ يَصِحُّ لِأَنَّ الْتَّخْرِيرَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ جَازَ أَنْ يَثْبِتَ بِهِ الْفَرْعُ وَأَمَّا الْفَرْعُ فَكَلَّا يَجُوزُ أَنْ يَثْبِتَ بِهِ الْأَصْلُ وَعَلَى هَذَا نَقُولُ

يَنْعَدِ الْتَّكَاحُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ وَالْتَّنَبِيلِكَ وَالْبَيْعِ لِأَنَّ الْهِبَةَ بِحَقِيقَتِهَا تُوجَبُ مَلْكَ الرَّقْبَةِ وَمَلْكَ الرَّقْبَةِ يُوجَبُ مَلْكَ الْمُتَنَعِّثِ فِي الْإِمَامِ فَكَانَتِ الْهِبَةُ سَبِيلًا مَحْضًا لِثُبُوتِ مَلْكِ الْمُتَنَعِّثِ فَجَازَ أَنْ يَسْتَعَارَ عَنِ الْتَّكَاحِ

إِلَيْهِ فِيمَا يَكُونُ تَخْفِيفًا فِي حَقِّهِ لَا يَصِدِّقُ فِي حَقِّ الْقَضَاءِ خَاصَّةً لِمَعْنَى التَّهْمَةِ لَا لِعَدْمِ صِحَّةِ الْإِسْتِعَارَةِ

وَمِثَالُ الثَّانِيِّ إِذَا قَالَ لِأَمْرَأِهِ حَرَرْتَكَ وَنَوْيَ بِهِ الطَّلاقَ يَصِحُّ لِأَنَّ التَّخْرِيرَ بِحَقِيقَتِهِ يُوجَبُ زَوَالَ مَلْكِ الرَّقْبَةِ فَكَانَ

سَبِيلًا مَحْضًا لِزَوَالِ مَلْكِ الْمُتَنَعِّثِ فَجَازَ أَنْ يَسْتَعَارَ عَنِ الطَّلاقِ الَّذِي هُوَ مَزِيلٌ لِمَلْكِ الْمُتَنَعِّثِ

وَلَا يُقَالُ لَوْ جَعَلَ مَجَازًا عَنِ الطَّلاقِ لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ الطَّلاقُ الْأَوَّلُ قِبَلِهِ رَجُلًا كَصْرِيْحِ الطَّلاقِ

لَأَنَّا نَقُولُ لَا نَجْعَلُهُ مَجَازًا عَنِ الطَّلاقِ بَلْ عَنِ الْمَزِيلِ لِمَلْكِ الْمُتَنَعِّثِ وَذَلِكَ فِي الْبَيْنَيْنِ إِذْ لَرْ جَيِّ لَا يُزِيلُ مَلْكَ الْمُتَنَعِّثِ عِنْ دُنْيَا

وَلَوْ قَالَ لِأَمْرَأِهِ طَلاقَتِكَ وَنَوْيَ بِهِ الطَّلاقَ يَصِحُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ جَازَ أَنْ يَثْبِتَ بِهِ الْفَرْعُ وَأَمَّا الْفَرْعُ فَكَلَّا يَجُوزُ أَنْ يَثْبِتَ بِهِ الْأَصْلُ وَعَلَى هَذَا نَقُولُ

يَنْعَدِ الْتَّكَاحُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ وَالْتَّنَبِيلِكَ وَالْبَيْعِ لِأَنَّ الْهِبَةَ بِحَقِيقَتِهَا تُوجَبُ مَلْكَ الرَّقْبَةِ وَمَلْكَ الرَّقْبَةِ يُوجَبُ مَلْكَ الْمُتَنَعِّثِ فِي الْإِمَامِ فَكَانَتِ الْهِبَةُ سَبِيلًا مَحْضًا لِثُبُوتِ مَلْكِ الْمُتَنَعِّثِ فَجَازَ أَنْ يَسْتَعَارَ عَنِ الْتَّكَاحِ

وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْتَّنَبِيلِكَ وَالْبَيْعِ لَا يَنْعَكِسُ حَقًّا لَا يَنْعَدِ الْبَيْعُ وَالْهِبَةُ بِلَفْظِ الْتَّكَاحِ

ثُمَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَكُونُ الْبِحْلُ مُتَعَيْنًا لِنَوْعِ الْمَجَازِ لَا يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْتَّيَّةِ لَا يُقَالُ وَلَمَّا كَانَ إِمْكَانُ الْحَقِيقَةِ شَرْطاً لِصِحَّةِ الْمَجَازِ عِنْ دُنْهَا

كَيْفَ يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ فِي صُورَةِ الْتَّكَاحِ بِلَفْظِ الْهِبَةِ مَعَ أَنْ تَنَبِيلِكَ الْحَرَّةَ بِالْبَيْعِ وَالْهِبَةِ مَحَالٌ

لَأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ مُمْكِنٌ فِي الْجُمْلَةِ إِنْ أَرْتَدْتَ وَلَجَتْ بِدارِ الْحَرْبِ ثُمَّ سَبَيْتَ وَصَارَ هَذَا نَظِيرٌ مِنَ السَّيَاءِ وَآخْوَاتِهِ

الْفَصْلُ السَّادِسُ فَصْلُ فِي الصَّرِيجِ وَالْكِتَابَيَّةِ

الصَّرِيجُ لَفْظٌ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرًا كَقُولِهِ بِعْتُ وَاشْتَرَيْتُ وَأَمْثَالَهِ

وَحِكْمَهُ أَنَّهُ يُوجَبُ ثُبُوتَ مَعْنَاهُ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ مِنْ إِخْبَارٍ أَوْ نَزَاءٍ

وَمِنْ حِكْمَهُ أَنَّهُ يَسْتَغْفِي عَنِ الْتَّيَّةِ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا

إِذَا قَالَ لِأَمْرَأِهِ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ طَلاقَتِكَ أَوْ يَا طَالِقٌ يَقْعُدُ الطَّلاقُ نَوْيَ بِهِ الطَّلاقُ أَوْ لَمْ يُنْتُ

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَعْبِدِهِ أَنْتَ حَرَّ أَوْ حَرَرْتَكَ أَوْ يَا حَرِّ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِنَّ التَّيَّمِمَ يُفِيدُ الظَّهَارَ لَا لَمْ قُولَهُ تَعَالَى {وَلَكِنَّ يُرِيدُ لِيُظْهِرُ كُمْ} صَرِيجٌ فِي حُصُولِ الظَّهَارِ بِهِ

وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قُولَانِ

أَحَدُهُمَا أَنَّ ظَهَارَةً ضَرُورِيَّةً

وَالْآخِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِطَهَارَةٍ بَلْ هُوَ سَاتِرُ الْحَدَثِ وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ الْمُسَائِلُ عَلَى الْمُذَهِّبِينَ
 مِنْ جَوَازِهِ قَبْلِ الْوَقْتِ إِذَاءِ الْفَرَضِيِّينَ بِتَبَيْيَمٍ وَاحِدٍ
 وَأَمَامَةِ الْمُتَبَيِّمِ لِلْمُتَوَضِّبِينَ
 وَجَوَازِهِ بِدُونِ خَوْفِ تَلْفِ النَّفْسِ أَوْ الْعُضُوِّ بِالْوُضُوءِ
 وَجَوَازِهِ لِلْعِيدِ وَالْجَنَازَةِ
 وَجَوَازِهِ بَنْيَةِ الطَّهَارَةِ
 وَالْكِنَائِيَّةُ هِيَ مَا اسْتَرَ مَعْنَاهُ
 وَالْمُجَازُ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ مَتَعَارًا فَإِنَّهُ كِنَائِيَّةٌ وَحُكْمُ الْكِنَائِيَّةِ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِهَا
 عِنْدُ وُجُودِ الْبَيِّنَةِ أَوْ بِدَلَالَةِ الْحَالِ إِذَا بُدِّلَهُ مِنْ دَلِيلٍ يُرُولُ بِهِ التَّرَدُّدُ وَيَتَرَجَّحُ بِهِ بَعْضُ الْوُجُوهِ وَلَهُذَا الْمَعْنَى سِيَّ لِفَظُ الْبَيِّنُونَةِ وَالتَّحْرِيمِ
 كِنَائِيَّةٌ فِي بَابِ الْطَّلاقِ لِمَعْنَى التَّرَدُّدِ وَاسْتَنَارِ الْمُرَادِ كَأَنَّهُ يَغْعَلُ عَمَلَ الْطَّلاقِ وَيَتَفَقَّعُ مِنْهُ حُكْمُ الْكِنَائِيَّاتِ فِي حَقِّ عَدَمِ وَلَا يَةِ الرِّجْعَةِ
 وَلَوْجُودِ مَعْنَى التَّرَدُّدِ فِي الْكِنَائِيَّةِ لَا يُقَامُ بِهَا عُقُوبَاتٍ حَتَّى لَوْ أَقْرَرَ عَلَى نَفْسِهِ فِي بَابِ الرِّئَا وَالسَّرْقَةِ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدَّ مَالِمَ يُذَكِّرُ اللَّفَظُ الْصَّرِيحُ
 وَلَهُذَا الْمَعْنَى لَا يُقَامُ الْحَدُّ عَلَى الْأَخْرَسِ بِالْإِشَارةِ
 وَلَوْ قَدْ رَجَلٌ بِالِّزِّيَّا فَقَالَ الْآخِرُ صَدِقتُ لَا يَجِدُ الْحَدُّ لِأَحْتِمَالِ التَّصْرِيبِ لَهُ فِي غَيْرِهِ
 الْفَضْلُ السَّابِعُ فَصْلٌ فِي الْمِتَقَابِلَاتِ يَعْنِي بِهَا الظَّاهِرُ وَالثَّصُورُ وَالْمَفْسُرُ وَالْمُحْكَمُ مَعَ مَا يَقَابِلُهُمْ مِنَ الْحَقْيَةِ وَالْمُشْكَلِ وَالْمُجْمِلِ وَالْمُتَشَابِهِ

فَالظَّاهِرُ اسْمُ لِكُلِّ كَلَامٍ ظَهَرَ لِلْمُرَادِ بِهِ لِلْسَّمَاعِ بِنَفْسِ السَّمَاعِ مِنْ غَيْرِ تَأْمُلٍ
 وَالثَّصُورُ مَاصِيقُ الْكَلَامِ لِأَجْلِهِ وَمَثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَحْلَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحْرَمَ الرِّبَا} فَالْآيَةُ سِيَقَتُ لِبَيَانِ التَّفَرِّقَةِ بَيْنِ الْبَيْعِ وَالرِّبَارِ دَالِمَا دَعَاهُ
 {الْكُفَّارُ مِنَ التَّسْوِيَةِ يَبْنِهِمَا حَيْثُ قَاتُلُوا {إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا}
 وَقَدْ عَلِمَ حَلُّ الْبَيْعِ وَحُرْمَةُ الرِّبَا بِنَفْسِ السَّمَاعِ فَصَارَ ذَلِكَ نَصًا فِي التَّفَرِّقَةِ كَافِرًا فِي حَلِ الْبَيْعِ وَحُرْمَةِ الرِّبَا
 بَحْثٌ وَجْبُ الْعَمَلِ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ وَالثَّصُورِ 7 / 1

{وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {فَإِنْ كُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُثْنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ
 سِيَقَ الْكَلَامُ لِبَيَانِ الْعَدَدِ وَقَدْ عَلِمَ الْإِظْلَاقُ وَالْإِجَازَةُ بِنَفْسِ السَّمَاعِ فَصَارَ ذَلِكَ ظَاهِرًا فِي حَقِّ الْإِظْلَاقِ نَصًا فِي بَيَانِ الْعَدَدِ
 {وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {لَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُهُنَّ أَوْ تَفْرُضُوا لَهُنَّ فَرِيَضَةَ
 نَصٍّ فِي حُكْمِ مِنْ لَمْ يُسَمِّ لَهَا الْمُهْرُ
 وَظَاهِرٌ فِي اسْتِبْداَدِ الرِّزْقِ بِالْإِظْلَاقِ
 وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النِّكَاحَ بِدُونِ ذِكْرِ الْمُهْرِ يَصْحُ
 وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ مَلَكٍ ذَارِ حَمْدَ مُحَمَّدٍ مِنْهُ عَتْقٌ عَلَيْهِ
 نَصٌّ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعُتْقِ لِلْقَرِيبِ
 وَظَاهِرٌ فِي ثُبُوتِ الْمِلْكِ لَهُ
 وَحُكْمُ الظَّاهِرِ وَالثَّصُورِ وَجْبُ الْعَمَلِ بِهِمَا عَامِيْنِ كَانَا أَوْ خَاصِيْنِ مَعَ احْتِمَالِ إِرَادَةِ الْغَيْرِ وَذَلِكَ بِتَبَيْيَمٍ كِنَائِيَّةٌ مَعَ الْحَقِيقَةِ
 وَعَلَى هَذَا قَلَنا إِذَا اشْتَرَى قِرْبِيَّهُ حَتَّى عَتْقَ عَلَيْهِ يَكُونُ هُوَ مَعْتَقاً وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَهُ وَإِنَّمَا يُظْهِرُ التَّفَاقُوتَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ
 وَلَهُذَا الْوَقَالَ أَهْمَالِيَّ نَفْسِكَ فَقَالَتْ أَبْنَتْ نَفْسِي يَقْعُدُ الْطَّلاقُ رَجُعِيَا
 لِأَنَّ هَذَا نَصٌّ فِي الْإِظْلَاقِ وَظَاهِرٌ فِي الْبَيِّنُونَةِ فَيَتَرَجَّحُ الْعَمَلُ بِالثَّصُورِ

وَكَذِلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ عَرِينَةِ

(إِشْرِبَا مِنْ أَبْوَاهَا وَالْبَانِهَا)

نَصٌّ فِي بَيَانِ سَبَبِ الشِّفَاءِ

وَظَاهِرٌ فِي إِجَازَةِ شَرْبِ الْبَيْوْلِ

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(استنذهو من الْبَيْوْلِ فَإِنْ عَامَةً عَذَابَ الْقَبْرِ مِنْهُ)

نَصٌّ فِي وِجْوبِ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْبَيْوْلِ فِي تَرْجِحِ النَّصِّ عَلَى الظَّاهِرِ فَلَا يَحُلُّ شَرْبُ الْبَيْوْلِ أَصْلًا

بحث تَرْجِحِ الْمُفَسَّرِ عَلَى النَّصِّ 2/7

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

مَاسِقَتِهِ السَّيَاءُ فَفِيهِ الْعَشْرُ (نَصٌّ فِي بَيَانِ الْعَشْرِ)

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَنِيَّسُ

فِي الْخَضْرَوَاتِ صَدَقَةً) مَؤْوِلٌ فِي نَفِيِ الْعَشْرِ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ تَحْتَمِلُ وُجُوهًا فِي تَرْجِحِ الْأَوَّلِ عَلَى الْثَّانِي)

وَأَمَّا الْمُفَسَّرُ فَهُوَ مَا ظَهَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْلَّفْظِ بِبَيَانِ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ بِحَيْثُ لَا يَبْقِي مَعَهُ اخْتِيَالَ التَّأْوِيلِ وَالتَّخْصِيصِ مِثَالَهُ

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كَلَّاهُمْ أَجْمَعُونَ} فَاسْمُ الْمَلَائِكَةِ ظَاهِرٌ فِي الْعُمُومِ إِلَّا أَنَّ احْتِمَالَ التَّخْصِيصِ قَائِمٌ فَانْسَدَ بَابُ التَّخْصِيصِ بِقَوْلِهِ
(كَلَّاهُمْ ثُمَّ يَقِي احْتِمَالَ التَّقْرِيقَةِ فِي السُّجُودِ فَانْسَدَ بَابُ التَّأْوِيلِ بِقَوْلِهِ أَجْمَعُونَ}

وَفِي الشَّرْعِيَّاتِ إِذَا قَالَ تَزَوَّجْتُ فُلَانَةً شَهْرًا إِبْكَادًا فَقَوْلُهُ تَزَوَّجْتُ ظَاهِرٌ فِي النِّكَاحِ إِلَّا أَنَّ احْتِمَالَ الْمُتَعَةِ قَائِمٌ فَبِقَوْلِهِ شَهْرًا فَسَرَ المُرَادُ بِهِ فَقُلْنَا
هَذَا مُتَعَةٌ وَلَيْسَ بِنِكَاحٍ

وَلَوْ قَالَ لِفُلَانَ عَلَيْهِ أَلْفُ مِنْ ثَنَيْنَ هَذَا الْعَبْدُ أَوْ مِنْ ثَنَيْنَ هَذَا الْمِتَاعَ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَلْفَ نَصٌّ فِي لُرُومِ الْأَلْفِ إِلَّا أَنَّ احْتِمَالَ التَّفْسِيرِ بِأَقِيقَةِ

فِي قَوْلِهِ مِنْ ثَنَيْنَ هَذَا الْعَبْدُ أَوْ مِنْ ثَنَيْنَ هَذَا الْمِتَاعَ بَيْنِ الْمُرَادِ بِهِ فِي تَرْجِحِ الْمُفَسَّرِ عَلَى النَّصِّ حَتَّى لَا يَلْزِمُهُ الْمَيَالُ إِلَّا عِنْدُ قِبْضِ الْعَبْدِ أَوِ الْمِتَاعِ
وَقَوْلُهُ لِفُلَانَ عَلَيْهِ أَلْفُ ظَاهِرٌ فِي الْإِقْرَارِ نَصٌّ فِي نَقْدِ الْبَلْدِ فَإِذَا قَالَ مِنْ نَقْدِ الْبَلْدِ كَذَّا يَتَرَجَّحُ الْمُفَسَّرُ عَلَى النَّصِّ فَلَا يَلْزِمُهُ نَقْدِ الْبَلْدِ بِلَدْ نَقْدِ بَلْدِ

كَذَّا وَعَلَى هَذَا نَظَائِرِهِ

بحث الْخَفِيِّ وَالشَّكْلِ وَالْمَجْمِلِ وَالْمِتَشَابِهِ 3/7

وَأَمَّا الْبِحْكُمُ فَهُوَ مَا ارْدَادَهُ عَلَى الْمُفَسَّرِ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ أَصْلًا مِثَالُهُ فِي الْكِتَابِ {أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ

شَيْئًا} وَفِي الْحَكَمِيَّاتِ مَا قُلْنَا فِي الْإِقْرَارِ إِنَّهُ لِفُلَانَ عَلَيْهِ أَلْفُ مِنْ ثَنَيْنَ هَذَا الْعَبْدُ فَإِنْ هَذَا الْلَّفْظُ مُحْكَمٌ فِي لُرُومِهِ بَدْلًا عَنْهُ وَعَلَى هَذَا نَظَائِرِهِ

وَحْكَمَ الْمُفَسَّرُ وَالْمَحْكُومُ لُرُومُ الْعَمَلِ بِهِمَا لَا مَحَالَةٌ

ثُمَّ لَهُزِيزٌ وَالْأَرْبَعَةُ أَرْبَعَةُ أُخْرَى تَقَابِلُهُمَا

فَضْدُ الظَّاهِرِ الْخَفِيِّ

وَضْدُ النَّصِّ الْمُشْكُلِ

وَضْدُ الْمُفَسَّرِ الْمُجْمِلِ

وَضْدُ الْبِحْكُمِ الْمِتَشَابِهِ

فَالْخَفِيِّ مَا أَخْفَى الْمُرَادُ بِهِ إِعْلَامٌ لَا مِنْ حَيْثُ الصِّيَغَةِ مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا} فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي حَقِّ السَّارِقِ

خَفِيٌّ فِي حَقِّ الطَّارِ وَالنَّبَاشِ

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي} ظَاهِرٌ فِي حَقِ الزَّانِي خَفِيٌ فِي حَقِ الْلُّوْطِي
وَلَوْ حَلَ لَأِيُّكُلْ فَكَيْهَةً كَانَ ظَاهِرًا فِيمَا يَتَفَكَّهُ بِهِ خَفِيًّا فِي حَقِ الْعَنْبِ وَالرُّمَانِ
بَحْثُ الْخَفِيِّ وَالْمُشَكِّلِ وَالْمُجْمِلِ وَالْمُتَشَابِهِ 7/3

وَأَمَّا الْمُحْكَمُ فَهُوَ مَا ازْدَادَ ثُقُوتَهُ عَلَى الْمُفَسَّرِ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ خَلَافَهُ أَصْلًا مِثَالَهُ فِي الْكِتَابِ {أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيهِمْ} {إِنَّ اللَّهَ لَا يُظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا} وَفِي الْحَكَمِيَّاتِ مَا قُلْنَا فِي الْإِقْرَارِ إِنَّهُ لِفُلَانٍ عَلَى أَلْفِ مِنْ ثَمَنِ هَذَا الْلَّفْظِ مُحْكَمٌ فِي لُرْمَهِ بَدْلَانَهُ وَعَلَى هَذَا نَظَائِرَهُ
وَحَكْمُ الْمُفَسَّرِ وَالْمُحْكَمِ لِرُورِمِ الْعَمَلِ بِهِمَا لَا مَحَالَةٌ

ثُمَّ لَهُذِهِ وَالْأَرْبَعَةِ أَرْبَعَةً أُخْرَى تَقَابِلُهَا

فَضْدُ الْفَاطِرِ الْخَفِيِّ

وَضْدُ النَّصِّ الْمُشَكِّلِ

وَضْدُ الْمُفَسَّرِ الْمُجْمِلِ

وَضْدُ الْمُحْكَمِ الْمُتَشَابِهِ

فَالْخَفِيِّ مَا أَخْفَى الْمُرَادُ بِهَا يُعَارِضُ لَا مِنْ حَيْثُ الصِّيَغَةِ مِثَالَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا} فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي حَقِ السَّارِقِ
خَفِيٌ فِي حَقِ الْطَّارِ وَالنَّبَاشِ

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي} ظَاهِرٌ فِي حَقِ الزَّانِي خَفِيٌ فِي حَقِ الْلُّوْطِي

وَلَوْ حَلَ لَأِيُّكُلْ فَكَيْهَةً كَانَ ظَاهِرًا فِيمَا يَتَفَكَّهُ بِهِ خَفِيًّا فِي حَقِ الْعَنْبِ وَالرُّمَانِ

وَحَكْمُ الْخَفِيِّ وَجُوبُ الظَّلْبِ حَتَّى يَرْجُولَ عَنْهُ الْخَفَاءِ

وَأَمَّا الْمُشَكِّلُ فَهُوَ مَا ازْدَادَ حَفَاءً عَلَى الْخَفِيِّ كَانَ بَعْدَمَا خَفِيَ عَلَى السَّامِعِ حَقِيقَةً دَخَلَ فِي أَشْكَالَهُ وَأَمْثَالَهُ حَتَّى لَا يَنَالَ الْمُرَادُ إِلَّا بِالظَّلْبِ ثُمَّ
بِالْتَّأْمِلِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ عَنْ أَمْثَالِهِ

وَنَظِيرَهُ فِي الْأَحْكَامِ لَوْ حَلَ لَأَيْتَمِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْخَلْ وَالدَّبِسِ فَإِنَّمَا هُوَ مُشَكِّلٌ فِي الْلَّحْمِ وَالْبَيْضِ وَالْجَبَنِ حَتَّى يُطَلَبُ فِي مَعْنَى الْاِتِّدَامِ ثُمَّ
يَتَأَمَّلُ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى هَلْ يُوجَدُ فِي الْلَّحْمِ وَالْبَيْضِ وَالْجَبَنِ أَوْ لَا

ثُمَّ وَفْقُ الْمُشَكِّلِ الْمُجْمِلِ وَهُوَ مَا احْتَمِلَ وَجْهُوًا فَصَارَ بِحَالٍ لَا يُوقَفُ عَلَى الْمُرَادِ إِلَّا بِبَيَانِ مَنْ قَبْلَ الْمُتَكَلِّمِ

وَنَظِيرَهُ فِي الشَّرِعِيَّاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَحَرَمَ الرِّبَّا} فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الرِّبَّا هُوَ الزِّيَادَةُ الْمُبَطَّلَةُ وَهِيَ غَيْرُ مُرَادَةٍ بِلِ الْمُرَادُ الزِّيَادَةُ الْخَالِيَّةُ عَنْ
الْعِوَاضِ فِي بَيْعِ الْمَقْدُورَاتِ الْمُتَجَانِسَةِ وَالْلَّفْظُ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى هَذَا فَلَا يَنَالُ الْمُرَادُ بِالْتَّأْمِلِ

ثُمَّ فَوْقُ الْمُجْمِلِ فِي الْخَفَاءِ الْمُتَشَابِهِ مِثَالُ الْمُتَشَابِهِ الْحُرُوفِ الْمُقْطَعَاتِ فِي أَوَّلِ السُّورِ

وَحَكْمُ الْمُجْمِلِ وَالْمُتَشَابِهِ اعْتِقَادُ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْبَيَانِ

الْفَصْلُ الثَّالِمُ فَصْلٌ فِيمَا يُتَرَكُ بِهِ حَقَائِقُ الْأَلْفَاظِ وَمَا يُتَرَكُ بِهِ حَقِيقَةُ الْلَّفْظِ خَمْسَةُ أَنْواعٍ

أَحَدُهَا دَلَالَةُ الْعُرْفِ وَذَلِكَ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْأَحْكَامَ بِالْأَلْفَاظِ إِنَّمَا كَانَ لِدَلَالَةِ الْلَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ لِلْمُتَكَلِّمِ
فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى مُتَعَارِفًا بَيْنَ النَّاسِ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُتَعَارِفَ كَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرًا فِي تَرْتِيبٍ عَلَيْهِ الْحَكْمِ
مِثَالَهُ لَوْ حَلَ لَأَيْشَتِرِي رَأْسًا فَهُوَ عَلَى مَاتَعَارِفَهُ النَّاسِ فَلَا يُحْنِثُ بِرَأْسِ الْعَصْفُورِ وَالْحِمَامَةِ
بِحَثْ تَرْكُ الْحَقِيقَةِ بِدَلَالَةِ فِي نَفْسِ الْكَلَامِ

وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ حَجَأً أَوْ مَشِيًّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَنْ يَضْرِبَ بِثُوْبِهِ حَطِيمَ الْكَعْبَةِ يُرْزِمُهُ الْحَجَجُ بِأَفْعَالٍ مَعْلُومَةٍ لِوُجُودِ الْعُرْفِ

والثاني قد تُترك الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثاله إذا قال كل ممليوك لي فهو حرلم يعتق مكتوبة ولا من اعتق بعضه إلا إذا نوى دخولهم لأن لفظ الممليوك مطلق يتناول الممليوك من كلوه والسكاكب ليس ب المملوك ومن كل وجه وإلهاً لم يجز تصرفه فيه ولا يحل له وطء المكتوبة وللتزوج المكاتب بنت مؤلاة ثم مات الموتى ورثته البنت لم يفسد النكاح وإذا لم يكن ممليوكاً من كل وجه لا يدخل تحت لفظ الممليوك المطلق

وهذا بخلاف المدبر وأم الولد فإن الملك فيما كان ملوكاً حمل ولذا حل وطء المدبر وأم الولد وإنما النقصان في الرق من حيث أنه يؤول بالموت لا محالة وعلى هذا

فُلِنَا إِذَا أَعْتَقَ الْمَكَابِرَ عَنْ كَفَّارَةِ تَبَيْنَهُ أَوْ ظَهَارَهَا جَازَ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِغْتَاقَ الْمُدَبِّرِ وَأَمِ الْوَلَدِ لِأَنَّ الْوَاجِبُ هُوَ التَّخْرِيرُ وَهُوَ إِثْبَاتُ الْحُرْيَّةِ يَإِزَالَةُ الرِّقِّ فَإِذَا كَانَ الرِّقُّ فِي الْمَكَابِرِ كَامِلًا كَانَ تَحْرِيرًا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ وَفِي الْمُدَبِّرِ وَأَمِ الْوَلَدِ لِمَا كَانَ الرِّقُّ تَأْصِلًا يَكُونُ بحث ترك الحقيقة بدلالة في نفس الكلام

وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ حِجَاءً أَوْ مُشِياً إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَنْ يُضْرِبَ بِثُوبِهِ حَطِيمَ الْكَعْبَةِ يُلْزِمُهُ الْحِجَاجُ بِأَفْعَالٍ مَعْلُومَةٍ لِوُجُودِ الْعُرْفِ والثاني قد تُترك الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثاله إذا قال كل ممليوك لي فهو حرلم يعتق مكتوبة ولا من اعتق بعضه إلا إذا نوى دخولهم لأن لفظ الممليوك مطلق يتناول الممليوك من كلوه والسكاكب ليس ب المملوك ومن كل وجه وإلهاً لم يجز تصرفه فيه ولا يحل له وطء المكتوبة وللتزوج المكاتب بنت مؤلاة ثم مات الموتى ورثته البنت لم يفسد النكاح

وهذا بخلاف المدبر وأم الولد فإن الملك فيما كان ملوكاً حمل ولذا حل وطء المدبر وأم الولد وإنما النقصان في الرق من حيث أنه يؤول بالموت لا محالة وعلى هذا

فُلِنَا إِذَا أَعْتَقَ الْمَكَابِرَ عَنْ كَفَّارَةِ تَبَيْنَهُ أَوْ ظَهَارَهَا جَازَ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِغْتَاقَ الْمُدَبِّرِ وَأَمِ الْوَلَدِ لِأَنَّ الْوَاجِبُ هُوَ التَّخْرِيرُ وَهُوَ إِثْبَاتُ الْحُرْيَّةِ يَإِزَالَةُ الرِّقِّ فَإِذَا كَانَ الرِّقُّ فِي الْمَكَابِرِ كَامِلًا كَانَ تَحْرِيرًا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ وَفِي الْمُدَبِّرِ وَأَمِ الْوَلَدِ لِمَا كَانَ الرِّقُّ تَأْصِلًا يَكُونُ التَّخْرِيرُ تَحْرِيرًا مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ

والثالث قد تُترك الحقيقة بدلالة سياق الكلام قال في (السير الكبير) إذا قال المسلم للحربي إنزل فنزل كان آمناً بحث ترك الحقيقة بدلالة من قبل المستكلم

ولو قال إنزل إن كنت رجلاً فنزل لا يكون آمناً

ولو قال الحربي الآمن الآمن فقال المسلم الآمن الآمن كان آمناً

ولو قال الآمن ستعلم ما تلقى عدًا أو لا تجعل حتى ترى فنزل لا يكون آمناً

ولو قال اشتري لي جاريَةً لتخدمي فاشترى العبياء أو الشلاء لا يجوز

ولو قال اشتري لي جاريَةً حتى أطأها فاشترى أخته من الرضاع لا يكون عن الموك

وعلى هذا فلنـا في قوله عليه السلام

إذا وقع الذباب في طعام أحدكم فما مقوله ثم انقلوه فإن في إحدى جناحيه ذاء وفي الأخرى دواء وإنه يقدم الداء على الدواء

دل سياق الكلام على أن المقل لدفع الأذى عناناً لأمر تعبدى حقال للشرع فلا يكون للإيجاب

وقوله تعالى {إنما الصدقات للفقراء} عقب قوله تعالى {ومنهم من يميزك في الصدقات} يدل على أن ذكر الأصناف لقطع طبعهم من الصدقات ببيان المصادر لها فلا يتوقف الخروج عن العهد على الأداء إلى الكل

{والرابع قد تُترك الحقيقة بدلالة من قبل المستكلم مثاله قوله تعالى {فمن شاء فليؤم من شاء فليكفر}

وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكِيمٌ وَالْكُفُرُ قَبِيجٌ وَالْحَكِيمُ لَا يَأْمُرُ بِهِ فَيُتَرَكُ دَلَالَةُ الْلَّفْظِ عَلَى الْأَمْرِ بِحُكْمَةِ الْأَمْرِ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا وَكُلَّ بَشَرَاءِ الْلَّهُمْ
فَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا نَزَلَ عَلَى الْطَّرِيقِ فَهُوَ عَلَى الْمُطْبُوحِ أَوْ عَلَى الْمُشَوِّي
وَإِنْ كَانَ صَاحِبَ مَنْزِلٍ فَهُوَ عَلَى النَّيْعِ وَمَنْ هَذَا النَّوْعُ يَبْيَسُ الْفَوْرَ مِثْلَهِ إِذَا قَاتَ تَعَالَى تَغْدِي فَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَتَغْدِي بِنَصْرِفِ ذَلِكَ إِلَى الْغَدَاءِ
الْمَدْعُ إِلَيْهِ حَتَّى لَوْ تَغْدِي بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَنْزِلِهِ مَعَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا يَحْتَثِ
وَكَذَّا إِذَا قَامَتِ الْبَرَّأَةُ ثُرِيدُ الْخُرُوجِ فَقَالَ الرَّزْقُ إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتَ كَذَّا كَانَ الْحُكْمُ مَقْصُورًا عَلَى الْحَالِ حَتَّى لَوْ خَرَجْتَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَحْتَثِ
وَالْخَامِسُ وَقَدْ تَرَكَ الْحَقِيقَةَ بِدَلَالَةِ مَحَلِ الْكَلَامِ بِأَنَّ كَانَ الْمَحَلَ لَا يَقْبِلُ حَقِيقَةَ الْلَّفْظِ وَمَثَالُهُ أَنْ يَقَادِنَكَ حَرَّةً بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ
وَالْتَّبَلِيلِكَ وَالصَّدَقَةِ وَقَوْلِهِ لَعَبْدِهِ وَهُوَ مَعْرُوفُ النِّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ هَذَا إِبْنِي وَكَذَّا إِذَا قَاتَ لَعَبْدِهِ وَهُوَ أَكْبَرُ سَنَاءِ مِنْ الْمُولَى هَذَا إِبْنِي كَانَ مَجَازًا عَنِ
الْعُتْقِ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَلَافًا لَهُمَا إِنَّمَا عَلَى مَا ذَكَرَنَا أَنَّ الْمَجَازَ خَلْفَ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي حَقِ الْلَّفْظِ عِنْدَهُ وَفِي حَقِ الْحُكْمِ عِنْدَهُمَا
الفَصْلُ التَّاسِعُ فَصْلُ فِي مَتَعَلِّقَاتِ النُّصُوصِ

نَعْنَى بِهَا عِبَارَةَ النَّصِّ وَإِشَارَتِهِ وَدَلَالَتِهِ وَاقْتِضَاءِهِ
فَأَمَّا عِبَارَةُ النَّصِّ فَهُوَ مَا سَيَقَ الْكَلَامُ لِأَجْلِهِ وَأَرِيدُ بِهِ قَصْداً
وَأَمَّا إِشَارَةُ النَّصِّ فَهُوَ مَا ثَبَّتَ بِنَظَمِ النَّصِّ
مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَلَا سَيَقَ الْكَلَامُ لِأَجْلِهِ

مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ} الْأُلْيَا فَإِنَّهُ سَيَقَ لِبَيْانِ اسْتِحْقَاقِ الْغَنِيمَةِ فَصَارَ نَصًا فِي ذَلِكَ وَقَدْ ثَبَّتَ
فَقْرَهُمْ بِنَظَمِ النَّصِّ فَكَانَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ اسْتِيَلاءَ الْكَافِرِ عَلَى مَالِ الْمُسْلِمِ سَبَبَ لِثُبُوتِ الْمُلْكِ لِلْكَافِرِ إِذَا كَانَتِ الْأُمُوَالُ بِآيَةٍ عَلَى مَلْكِهِمْ لَا
يَبْثِتُ فَقْرُهُمْ

وَيَخْرُجُ مِنْهُ الْحُكْمُ فِي مَسَأَلَةِ الْإِسْتِيَلاءِ وَحُكْمِ ثُبُوتِ الْمُلْكِ لِلْتَّاجِرِ بِالشَّرَاءِ مِنْهُمْ وَتَصْرِفَاتِهِ مِنِ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْإِعْتَاقِ

وَحُكْمِ ثُبُوتِ الْإِسْتِغْنَامِ وَثُبُوتِ الْمُلْكِ لِلْغَازِيِّ وَعَجزِ الْمَالِكِ عَنِ اتِّبَاعِهِ مِنْ يَدِهِ وَتَفْرِيعَهِ
وَكَذَّلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {أَحَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفِثَ} إِلَى قَوْلُهُ تَعَالَى {ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} فَإِلَمْسَاكُ فِي أُولَئِكَ الصُّبُحِ يَتَحَقَّقُ مَعَ الْجَنَابَةِ
لِأَنَّ مِنْ ضَرُورَةِ حَلِ الْمُبَارَشَةِ إِلَى الصُّبُحِ أَنْ يَكُونُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ النَّهَارِ مَعَ جُودِ الْجَنَابَةِ وَالْإِمْسَاكُ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ صَوْمٌ أَمْ العَبْدُ يَاتِيهِ مَعَهُ
فَكَانَ هَذَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَنَابَةَ لَا تَتَنَافَى الصَّوْمِ

وَلِزِمٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَضَبَّةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ لَا يَتَنَافَى بَقَاءُ الصَّوْمِ

وَيَتَفَرَّعُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ ذَاقَ شَيْئًا بِفِيهِ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمَهُ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَاءُ مَالِحًا يَجِدُ طَعْبَهُ عِنْدَ الْمَضَبَّةِ لَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ
بِحُثَّ كَوْنِ حُكْمِ دَلَالَةِ النَّصِّ عُمُومَ الْحُكْمِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهِ

وَعْلَمَ مِنْهُ حُكْمُ الْإِحْتِلَامِ وَالْإِدْهَانِ لِأَنَّ الْكِتَابَ لِمَا سَيِّدَ الْإِمْسَاكُ الْلَّازِمُ بِوَاسِطةِ الْإِنْتِهَا عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَذُكُورَةِ فِي أُولَئِكَ الْأَيَّامِ

الصُّبُحُ صَوْمًا عَلِمَ أَنْ رَكِنَ الصَّوْمِ يَتَمَّ بِالْإِنْتِهَا عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَذُكُورَةِ

وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ الْحُكْمُ فِي مَسَأَلَةِ التَّبَيِّنِ فَإِنَّ قَصْدِ الْإِتِّيَانِ بِالْأَمْرِ بِهِ إِنَّمَا يَلْذِمُهُ عِنْدَ تَوْجِهِ الْأَمْرِ

{وَالْأَمْرُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ بَعْدَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}}

{وَأَمَّا دَلَالَةُ النَّصِّ فَهُوَ مَا عَلِمَ عِلْمَ لِلْحُكْمِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهِ لُغَةً لَا اجْتِهَادًا وَلَا اسْتِنْبَاطًا مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {فَلَا تَقْلِ لَهُمَا أُفْ وَلَا تَنْهِرْهُمَا}

فَالْعَالَمُ بِأَوْضَاعِ الْلُّغَةِ يَفْهَمُ بِأَوْلِ السَّيَاعِ أَنَّ تَحْرِيمَ التَّأْفِيفِ لِدُفعِ الْأَذَى عَنْهُمَا}

وَحُكْمُ هَذَا النَّوْعِ عُمُومَ الْحُكْمِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهِ لِعُومِ عَلَتِهِ وَلِهَذَا الْمَعْنَى قُلْنَا بِتَحْرِيمِ الْضَّرُبِ وَالشَّتَمِ وَالْإِسْتِخْدَامِ عَنِ الْأَبِ بِسَبَبِ

الْإِجَارَةِ وَالْكُبْسِ بِسَبَبِ الدِّينِ وَالْقَتْلِ قَصَاصًا

ثُمَّ دَلَالَةُ النَّصِّ بِسَبَبِ لِزْلَةِ النَّصِّ حَتَّىٰ صَحَّ إِثْبَاتُ الْعَقُوبَةِ بِدَلَالَةِ النَّصِّ
قَالَ أَصْحَابُنَا وَجَبَتِ الْكَفَارَةُ بِالوَقْعِ بِالنَّصِّ وَبِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ بِدَلَالَةِ النَّصِّ
بِحَثِّ كَوْنِ الْمُفْتَضَىِ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ

وَعَلَى اعْتِيَارِ هَذَا الْمَعْنَى قَلِيلٌ يَدَارُ الْحُكْمَ عَلَى تِلْكَ الْعُلَلَةِ قَالَ الْإِمَامُ الْقَاضِيُّ أَبُو زِيدٍ لَوْ أَنَّ قَوْمًا يَعْدُونَ التَّأْفِيفَ كَرَامَةً لَا يَحْرُمُ عَنْهُمْ تَأْفِيفَ
الْأَبْكَبِينَ

وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ} الْآيَةُ وَلَوْ فَرِضْنَا بِيَعَا لَا يَنْعَمُ الْعَاقِدِينَ عَنِ السَّعْيِ إِلَى الْجُمْعَةِ بِأَنَّ كَانَ فِي سَفِينَةٍ
تَجْرِي إِلَى الْجَامِعِ لَا يَكْرَهُ الْبَيْعَ

وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا حَلَفَ لَا يَضْرِبَ امْرَأَهُ فَيَدُ شَعْرَهَا أَوْ عَصْبَاهَا أَوْ خَنْقَهَا يَحْنَثُ إِذَا كَانَ بِوْجَهِ الْإِيَامِ

وَلَوْ وَجَدَ صُورَةَ الضَّرْبِ وَمَدَ الشَّغْرَ عِنْدِ الْمِلاَعِبَةِ دُونَ الْإِيَامِ لَا يَحْنَثُ

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَضْرِبَ فَلَا نَا فَضَرَبَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَحْنَثُ لِأَنَّ عَدَمَ الْضَّرْبِ وَهُوَ الْإِيَامُ

وَكَذَلِكَ حَلَفَ لَا يَكْلُمَ فَلَانَا فَكَلِمَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَحْنَثُ لِعدَمِ الْإِفْهَامِ

وَبِاعْتِيَارِ هَذَا الْمَعْنَى يُقَالُ إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلَ لَحْمًا فَأَكَلَ لَحْمَ السَّمِكِ وَالْجَرَادَ لَا يَحْنَثُ

وَلَوْ أَكَلَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ أَوْ إِلَيْسَانَ يَحْنَثُ لِأَنَّ الْعَالَمَ بِأَوْلِ السَّمَاعِ يَعْلَمُ

أَنَّ الْحَامِلَ عَلَى هَذَا الْيَمِينِ إِنَّمَا هُوَ الْإِخْتِرَازُ عَمَّا يَنْشَا مِنَ الدَّمِ فَيَكُونُ الْإِخْتِرَازُ عَنْ تَنَاوُلِ الدَّمْوَيَاتِ فِي دَارِ الْحُكْمِ عَلَى ذَلِكَ

وَأَمَّا الْمُفْتَضَى فَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى النَّصِّ لَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُ النَّصِّ إِلَّا بِهِ كَانَ النَّصِّ اقْتَضَاهُ لِيَصْحِحَ فِي نَفْسِهِ

بِحَثِّ كَوْنِ الْقُبُولِ رَكَنًا فِي بَابِ الْبَيْعِ

مَعْنَاهُ مُثَلًا فِي الشَّرِعِيَّاتِ قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ فَإِنْ هَذَا نَعْتُ الْمَرْأَةِ إِلَّا أَنَّ النَّعْتَ يَقْتَضِي الْمُصْدَرَ فَكَانَ الْمُصْدَرُ مَوْجُودٌ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ

وَإِذَا قَالَ اعْتَقْنُ عَبْدَكَ عَنِي بِالْأَلْفِ دِرْهَمٍ فَقَالَ اعْتَقْتُ يَقْعُدَ الْمَعْنَى عَنِ الْأَمْرِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ نَوْيٌ بِهِ الْكَفَارَةُ يَقْعُدَ عَمَّا نَوْيَ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ اعْتَقَهُ عَنِي بِالْأَلْفِ دِرْهَمٍ يَقْتَضِي مِنْهُ قَوْلُهُ بِعُهْدِ عَنِي بِالْأَلْفِ ثَمَّ كَنْ وَكَبِيلٌ بِالْأَعْتَاقِ

فَاعْتَقَهُ عَنِي فَيَبْثَتُ الْبَيْعُ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ فَيَبْثَتُ الْقُبُولُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَكَنٌ فِي بَابِ الْبَيْعِ

وَلَهَذَا قَالَ أَبُو يُوسُفٍ إِذَا قَالَ اعْتَقْنُ عَبْدَكَ عَنِي بِغَيْرِ شَيْءٍ فَقَالَ اعْتَقْتُ يَقْعُدَ الْمَعْنَى عَنِ الْأَمْرِ وَيَكُونُ هَذَا مَقْتَضِيَ الْمُهَبَّةِ وَالْتَّوْكِيلِ وَلَا يَحْتَاجُ

فِيهِ إِلَى الْقُبُضِ لِأَنَّهُ بِسَبَبِ لِزْلَةِ الْقُبُولِ فِي بَابِ الْبَيْعِ

وَلَكِنَّا نَقُولُ الْقُبُولَ رَكَنًا فِي بَابِ الْبَيْعِ فَإِذَا أَثْبَتَنَا الْبَيْعَ اقْتِضَاءً أَثْبَتَنَا الْقُبُولَ ضَرُورَةً بِخَلَافِ الْقُبُضِ فِي بَابِ الْمُهَبَّةِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِرُكْنٍ فِي الْمُهَبَّةِ

لِيَكُونُ الْحُكْمُ بِالْمُهَبَّةِ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ حَكِيمًا بِالْقُبُضِ

وَحُكْمُ الْمُفْتَضَى أَنَّهُ يَبْثَتُ بِطَرِيقِ الْضَّرُورَةِ فَيَقْدِرُ بِقَدْرِ الْضَّرُورَةِ وَلَهَذَا قُلْنَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ وَنَوْيٌ بِهِ الْثَّلَاثَ لَا يَصْحِحُ لِأَنَّ الظَّلَاقَ

يَقْدِرُ مَذْكُورًا بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ فَيَقْدِرُ بِقَدْرِ الْضَّرُورَةِ وَالضَّرُورَةُ تَرْتَفَعُ بِأَنَّوَاحِدِ حَفْرَةٍ فَيَقْدِرُ مَذْكُورًا فِي حَقِ الْوَاحِدِ

وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ إِنَّ أَكْلَتْ وَنَوْيَ بِهِ طَعَامًا عَامَادُونَ طَعَامَ لَا يَصْحِحُ لِأَنَّ الْأَكْلَ يَقْتَضِي طَعَامًا فَكَانَ ذَلِكَ ثَابِتًا بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ

يَقْدِرُ الضَّرُورَةَ وَالضَّرُورَةُ تَرْتَفَعُ بِالْفَرْدِ الْمُطْلَقِ وَلَا تَخْصِيصُ فِي الْفَرْدِ الْمُطْلَقِ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ يَعْتَدِلُ الْعُوْمَرُ

وَلَوْ قَالَ بَعْدَ الدُّخُولِ اعْتَدَيْ وَنَوْيٌ بِهِ الظَّلَاقَ فَيَقْعُدُ الظَّلَاقُ اقْتِضَاءً لِأَنَّ الْإِعْتَدَادَ وَجُودَ الظَّلَاقِ يَقْدِرُ الظَّلَاقَ مَوْجُودًا ضَرُورَةً وَلَهَذَا كَانَ

الْوَاقِعُ بِهِ رُجُوعًا لِأَنَّ صَفَةَ الْبَيْمُونَةِ زَائِدَةً عَلَى قَدْرِ الْضَّرُورَةِ فَلَا يَبْثَتُ بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ وَلَا يَقْعُدُ إِلَّا وَاحِدًا مَا ذَكَرَنَا

الْفَصْلُ الْعَاشرُ فَصْلُ فِي الْأَمْرِ

الأَمْرُ فِي الْلُّغَةِ قَوْلُ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ افْعَلُ

وَفِي الشَّرْعِ تَصْرِيفُ الْإِمَامِ الْفَيْغُولُ عَلَى الْغَيْرِ وَذَكْرُ بَعْضِ الْأَيْمَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ يُخْتَصُّ بِهِذِهِ الصِّيَغَةِ

واستحال أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ إِنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ يَخْتَصُ بِهَذِهِ الصِّيَغَةِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ فِي الْأَزْلِ عَنْهَا وَكَلَّا مَهْ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَإِخْبَارٌ وَاسْتَخْبَارٌ
واستحال وجود هَذِهِ الصِّيَغَةِ فِي الْأَزْل

وَاسْتِحْكَالَ أَيْضًا إِنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمُرْادَ بِالْأَمْرِ يُخْتَصُ بِهَذِهِ الصِّيَغَةِ فَإِنَّ الْمُرْادَ لِلشَّارِعِ بِالْأَمْرِ وَجُوبِ

السَّمِعُ على العَبْدِ وَهُوَ مَعْنَى الْإِنْتِلَاءِ عِنْدَهُ وَقَدْ ثَبَّتَ الْجُوبُ بِدُونِ هَذِهِ الصِّيَغَةِ أَلْيَسَ أَنَّهُ وَجَبَ الْإِيمَانُ عَلَى مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدُّعْوَةُ بِدُونِ وُرُودٍ

قال أبو حنيفة لو لم يبعث الله تعالى رسولاً لوجب على العقلاء معرفته بعقولهم فيحمل ذلك على أن المراد بالأمر يختص بهذه الصيغة في حق العبد في الشرعيات حتى لا يكون فعل الرسول ينذر له قوله افعلوا ولا يلزم اعتقاد الوجوب به والمتابعة في افعاله عليه السلام إنما تجب عند المواجهة وانتقاء دليل الإختصاص

اختالف النّاس في الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ أَيُّ الْبَجْرَدِ عَنِ الْقَرْنِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْلُّزُومِ وَعَدَمِ الْلُّزُومِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَإِذَا قِرَئَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا} هُ

{وَأَنْصَتُوا لِكُمْ تِرْحَمُونَ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ}

وَالصَّحِيقُ مِنَ الْمُهَدَّبِ إِنْ مُوجِبُهُ الْوُجُوبُ إِلَّا إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَىٰ خِلَافَهُ لِأَنَّ تَرْكَ الْأَمْرِ مُعْصِيَةٌ كَيْفَ أَنْ الْإِتِّيَارَ طَاعَةٌ قَالَ الْحَمَاسِيُّ
أَطْعَتُ لِأَمْرِيَّكَ بِصَرْمٍ حَبْلِيٍّ

مرىهم في أحبتهم بذاك ... فَإِنْ هُمْ طَأْوَ عَوْكْ فَطَاوَ عِيهِمْ

وَإِنْ عَاصُوكَ فَاعصِي مِنْ عَصَمَكَ

والعصيّان فيمَا يرجم عَلَى حُقْكَ الشَّرِّ سَبَبُ لِلعقاب

أَن لُزُوم الاعتمار إِنَّمَا يَكُون بِقَدْر وَلَايَة الْأَمْر عَلَى الْمُ

وجهت صيغة الأمر إلى من لا يلزمه طاعتك أصلاً لا يكون ذلك موجباً

من يدْعُ مَنْ كَانَتْ لَهُ مِنْ عِبْدٍ لِمَنْ هُوَ أَخْتِيَارٌ لَا مَحَالَةَ حَقِّيْلَةَ لَوْ تَرَكَهُ اخْتِيَارًا إِسْتَحْقَقَ الْعَقَابُ

فعل، هذا عرفاً أن لِّوم الاعتباء يقدِّم ولاية الأمْر

الْمُكَلَّفُ بِهِ مَنْ أَحْبَبَ اللَّهُ أَعْلَمُ

وَإِذَا ثَبِّتَ أَنَّ مِنْ لَهُ الْمِلْكَ الْقَاصِرِ فِي الْعَبْدِ كَانَ تَرْكُ الائْتِيَارِ سَبِيلًا لِلْعِقَابِ وَمَا ظَنَّكَ فِي تَرْكِ أَمْرٍ مِنْ أَوْجَدِكَ مِنَ الْعَدَمِ وَأَدْرِ عَلَيْكَ شَأْبِبَ النَّعْمَ

فصل الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي التّنْكِرَار

وَلِهَدْنَا قُلْنَا لَوْ قَالَ طَلَقَ امْرَأَيْتِ فَطَلَقَهَا الْوَكِيلُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الْمُوْكِلُ لَيْسَ لِلْمُوْكِلِ أَنْ يَطْلَقَهَا بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ ثَانِيًّا

وَلَوْ قَالَ زَوْجُنِي امْرَأَةٌ لَا يَتَنَاهُ وَلَهُذَا تَزُوِّيجًا مَرَّةٌ بَعْدَ أُخْرَى

وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ تَزُوْجْ لَا يَنْتَأْوِلْ ذَلِكَ إِلَّا مَرْأَةً وَاحِدَةً لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْفَعْلِ طَبْ تَحْقِيقِ الْفَعْلِ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِصَارِ فَإِنْ قَوْلَهُ اضْرِبْ مُخْتَصِرَ مِنْ قَوْلِهِ فَعْلٌ

بحث تکرار العبادات بتكرار أسبابها

فعل الفَرْبُ والمُخْتَصَرُ من الْكَلَامِ وَالْمُطْوَلُ سَوَاءً فِي الْحُكْمِ
 ثُمَّ الْأَمْرُ بِالْفَرْبِ أَمْرٌ بِجِنْسِ تَصْرِيفِ مَعْلُومٍ
 وَحُكْمُ اسْمِ الْجِنْسِ أَنْ يَتَنَاهُ الْأَذْنُ عِنْدَ الْإِلْهَاقِ وَيُخْتَمِ كُلُّ الْجِنْسِ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا
 إِذَا حَلَّ لَا يُشَرِّبُ الْمَاءَ يَحْتَشِرُ بِشَرْبِ أَدْنَى قَطْرَةٍ مِنْهُ وَلَوْ نَوِي بِهِ جَمِيعَ مِيَاهِ الْعَالَمِ صَحْتُ نِيَّتِهِ
 وَلِهَذَا قُلْنَا إِذَا قَالَ أَهَمَا طَلَقَنِي نَفْسِكَ فَقَالَتْ طَلَقْتُ يَقْعَدَ الْوَاحِدَةَ وَلَوْ نَوِي الْثَلَاثَ صَحْتُ نِيَّتِهِ
 وَكَذِيلَكَ لَوْ قَالَ الْآخَرُ طَلَقْهَا يَتَنَاهُ الْوَاحِدَةَ عِنْدَ الْإِلْهَاقِ وَلَوْ نَوِي الشَّتَّانِيْنِ لَا يَصْحُ إِلَّا إِذَا كَانَتِ النَّكْوَةُ أَمْمَةً فَإِنْ
 نِيَّةُ الشَّتَّانِيْنِ فِي حَقِّهِمَا نِيَّةٌ بِكُلِّ الْجِنْسِ
 وَلَوْ قَالَ لَعَبْدِهِ تَزَوْجْ يَقْعَدُ عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةَ وَلَوْ نَوِي الشَّتَّانِيْنِ صَحْتُ نِيَّتِهِ إِلَّا ذَلِكَ كُلُّ الْجِنْسِ فِي حَقِّ الْعَدْدِ
 وَلَا يَتَنَاهُ عَلَى هَذَا فَصْلِ تَكْرَارِ الْعِبَادَاتِ فَإِنْ ذَلِكَ لَمْ يَثْبِتْ بِالْأَمْرِ بِلْ بِتَكْرَارِ أَسْبَابِهَا الَّتِي يَثْبِتُ بِهَا الْوُجُوبُ وَالْأَمْرُ
 لِطَلَبِ أَدَاءٍ مَا وَجَبَ فِي الدِّرَجَةِ بِسَبَبِ سَابِقِ الْإِلْيَاتِ أَصْلُ الْوُجُوبِ وَهَذَا يَسِنْدُهُ كَوْلُ الرَّجُلِ أَدْثَنَ الْمُتَبَعِ وَأَدْنَفَةَ الرَّوْجَةِ فَإِذَا وَجَبَتِ الْعِبَادَةُ
 بِسَبَبِهَا فَتَوَجَّهُ الْأَمْرُ لِأَدَاءِ مَا وَجَبَ مِنْهَا عَلَيْهِ ثُمَّ الْأَمْرُ لِمَا كَانَ يَتَنَاهُ الْجِنْسُ
 يَتَنَاهُ الْجِنْسُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَمَثَالُهُ مَا يُقَالُ إِنَّ الْوَاجِبَ فِي وَقْتِ الظَّهَرِ هُوَ الظَّهَرُ فَتَوَجَّهُ الْأَمْرُ لِأَدَاءِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ ثُمَّ إِذَا تَكَرَّرَ الْوَقْتُ تَكَرَّرَ
 الْوَاجِبُ فَيَتَنَاهُ الْأَمْرُ ذَلِكَ الْوَاجِبُ الْآخَرُ ضَمُورَةً تَنَاهُولَهُ كُلُّ الْجِنْسِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ صَوْمًا كَانَ أَوْ صَلَاتَةً فَكَانَ تَكْرَارُ الْعِبَادَةِ الْمُتَكَرِّرَةُ بِهَذَا
 الظَّرِيقَ لَا بَطْرِيقَ إِنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي التَّكَرَرَ
 بحث توعي المأمور به مطلق ومقيد

مُطْلَقُ عَنِ الْوَقْتِ وَمُقيَدُ بِهِ
 وَحُكْمُ الْمُطْلَقِ أَنْ يَكُونُ الْأَدَاءُ وَاجِبًا عَلَى الْتَّارِيخِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَفْوَتِهِ فِي الْعُبُرِ وَعَلَى هَذَا قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْجَامِعِ
 لَوْ نَذَرْ أَنْ يَغْتَفِلُ شَهْرَ الْهُدَى أَنْ يَغْتَفِلُ أَيْ شَهْرٌ شَاءَ
 وَلَوْ نَذَرْ أَنْ يَصُومُ شَهْرَ الْهُدَى أَنْ يَصُومُ أَيْ شَهْرٌ شَاءَ
 وَفِي الرَّزَّاكَةِ وَصَدَقَةِ الْفَطْرِ وَالْعُشْرِ الْبَدْهَبِ الْبَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ بِالْتَّاخِيرِ مُفْرَطًا فَإِنَّهُ لَوْ هَلَكَ النَّصَابُ سَقطَ الْوَاجِبُ وَالْحَانِثُ إِذَا ذَهَبَ مَالُهُ
 وَصَارَ قَفِيرًا كَفَرَ بِالصَّوْمِ
 وَعَلَى هَذَا لَا يَجُبُ قَضَاءَ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُبَدِّدَةِ لِأَنَّهُ لَا وَاجِبٌ مُطْلَقًا وَجَبَ كَامِلًا فَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدَةِ بِأَدَاءِ التَّأْقِصِ فَيَجُوزُ
 الْعُصُرُ عِنْدَ الْاحْرَارِ أَدَاءُهُ وَلَا يَجُوزُ قَضَاءُهُ وَعَنِ الْكَرْبَلَى رَحْمَةً أَنْ مُوجِبُ الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ
 الْوُجُوبُ عَلَى الْفَوْرِ وَالْخَلَافُ مَعَهُ فِي الْوُجُوبِ وَلَا خَلَافٌ فِي أَنَّ السَّارِعَةَ إِلَى الْأَتِيمَارِ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا
 بحث توعي المأمور به مطلق ومقيد وحكمها

وَأَمَّا الْوَقْتُ فَنُوَعُانِ
 نوع يَكُونُ الْوَقْتُ ظَرْفَ الْفِعْلِ حَتَّى لَا يُشَرِّطَ اسْتِيَاعُ كُلِّ الْوَقْتِ بِالْفِعْلِ كَالصَّلَاةِ
 وَمِنْ حُكْمِ هَذَا النَّوْعِ أَنَّ وَجْبَ الْفِعْلِ فِيهِ لَا يُنَافِي وَجْبَ فَعْلِ آخَرَ فِيهِ مِنْ جَنْسِهِ حَتَّى لَوْ نَذَرْ أَنْ يُصَلِّي كَذَّا أَوْ كَذَّارَ كُعْكَةً فِي وَقْتِ الظَّهْرِ لِزَمَهِ
 وَمِنْ حُكْمِهِ أَنَّ وَجْبَ الصَّلَاةِ فِيهِ لَا يُنَافِي صِحَّةِ صَلَاةٍ أُخْرَى فِيهِ حَتَّى لَوْ شُغِلَ جَمِيعُ وَقْتِ الظَّهْرِ لِغَيْرِ الظَّهْرِ يَجُوزُ
 وَحُكْمِهِ أَنَّهُ لَا يَتَنَاهُ الْمَأْمُورُ بِهِ إِلَّا بِنِيَّةٍ مُعْيَنَةٍ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوِّعًا فِي الْوَقْتِ لَا يَتَعَيَّنُ هُوَ بِالْفِعْلِ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ لِأَنَّ اعْتِبَارَ النِّيَّةِ
 بِاعْتِبَارِ الْمِزَاحِمِ وَقَدْ بَقِيتِ الْمِزَاحِمَةُ عِنْدَ ضِيقِ الْوَقْتِ
 وَالنَّوْعُ الثَّانِي مَا يَكُونُ الْوَقْتُ معيَارًا لَهُ وَذَلِكَ فَصْلُ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ يَتَقدَّمُ بِالْوَقْتِ وَهُوَ الْيَوْمُ

وَمِنْ حُكْمِهِ أَنَّ الشَّرْعَ إِذَا عَيْنَ لَهُ وَقْتًا لَا يُجُوزُ إِدَاعَ غَيْرِهِ فِيهِ حَتَّى أَنَّ الصَّحِيفَ الْمُقِيمَ لَوْأَقَعَ
إِمْسَاكَهُ فِي رَمَضَانَ عَنْ وَاجِبِ آخَرِ يَقْعُدُ عَنْ رَمَضَانَ لَا عَمَانُوا
وَإِذَا اندْفَعَ الْمَزَاحِمُ فِي الْوَقْتِ سَقْطُ اشْتِرَاطِ التَّعْيِينِ فَإِنْ ذَلِكَ لَقْطُ الْمُرَاحَةِ وَلَا يُسْقِطُ أَصْلَ النِّيَّةِ لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ لَا يُصِيرُ صَوْمًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ
بِحَثٍ أَحَدٌ تَوَعَّى النَّائِمُونَ بِهِ أَيُّ الْمُقِيدِ

فِيْ إِنَ الصَّوْمُ شَرْعًا هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأُكُلِّ وَالشَّرْبِ وَالْجِمَاعِ نَهَارًا مَعَ النِّيَّةِ
وَإِنْ لَمْ يَعِنِ الشَّرْعَ لَهُ وَقْتًا فَإِنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْوَقْتُ لَهُ بِتَعْيِينِ الْعَبْدِ حَتَّى لَوْ عَيْنَ الْعَبْدِ أَيَّامًا لِقَضَاءِ رَمَضَانَ لَا تَتَعَيَّنُ هِيَ لِلْقَضَاءِ وَيُجُوزُ فِيهَا
صَوْمُ الْكُفَّارَةِ وَالنَّفْلِ وَيُجُوزُ قَضَاءُ رَمَضَانَ فِيهَا وَغَيْرَهَا
وَمِنْ حُكْمِهِ هَذَا النَّعْ أَنَّهُ يُشَرِّطُ تَعْيِينَ النِّيَّةِ لِوُجُودِ الْمَزَاحِمِ
ثُمَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُوجَبْ شَيْئًا عَلَى نَفْسِهِ مَوْقِتًا أَوْ غَيْرَ مَوْقِتٍ وَلَكِنْ لَهُ تَغْيِيرُ حُكْمِ الشَّرْعِ
مِثَالَهُ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا بِعِينِهِ لِرَمَاهِ ذَلِكَ
وَلَوْ صَامَهُ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ أَوْ عَنْ كُفَّارَةِ تَبَيِّنَهُ جَازَ لِأَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَ الْقَضَاءَ مُطْلَقًا فَلَا يَتَمَكَّنُ الْعَبْدُ مِنْ تَغْيِيرِهِ بِالتَّقْيِيدِ بِغَيْرِ ذَلِكِ الْيَوْمِ
وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا مَا إِذَا صَامَهُ عَنْ نَفْلٍ حَيْثُ يَقْعُدُ عَنِ الْمَنْدُورِ لَا عَمَانُوا لِأَنَّ النَّفْلَ حَقُّ الْعَبْدِ إِذْ هُوَ يَسْتَبدُ بِنَفْسِهِ مِنْ تَرْكِهِ وَتَحْقِيقِهِ فَجَازَ
أَنْ يُؤْثِرْ فَعْلَهُ فِيمَا هُوَ حَقُّهُ لِفِيمَا هُوَ حَقُّ الشَّرْعِ
وَعَلَى اعْتِبَارِ هَذَا الْمَعْنَى قَالَ مَشَارِخُنا إِذَا شَرَطاً فِي الْخُلُجِ أَنَّ لَا نَفْقَةَ لَهَا وَلَا سُكْنَى سَقَطَتِ النَّفْقَةَ دُونَ السُّكْنَى حَتَّى لَا يَتَمَكَّنُ